الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تنمية المناطق الحدودية

دراسة الحالة (منطقة الطالب العربي)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبين :

- طالبي العربي
- صحراوي سفيان

إشراف الأستاذ :

- لعور بشير

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لعور بشير	أ.محاضر	رئيس
فرج عبد الحميد	دكتور	مشرف ومقرر
دوش الهادي	دكتور	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2021-2022 / 1442-1443

شكر وعرفان

الشكر لله والحمد لله على نعمه وعلى أفضاله أن منّا علينا بإتمام و إكمال هذه المذكرة المتواضعة.

يسعدنا في بداية هذه الرسالة أن نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا و مشرفنا و مؤطرنا لعور بشير الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الهامة طيلة مدة تكوينه لنا.

و نتقدم بالشكر لكل الهيئات التي ساعدتنا في إتمام هذا البحث و نخص بالذكر دائرة الطالب العربي والبلدية وإدارة مركز العبور الحدودي و إلى جامعة الشهيد حمه لخضر وكلية العلوم السياسية و كل من قدم لنا يد العون و أبدى لنا أي نصيحة من قريب أو بعيد.

إهداء

اهدي عملي هذا لله عز وجل واسأله أن يقبله مني

والي اعز مخلوقين في هذا الوجود والذين قال فيهما جل جلاله"وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "إلى من كانا سببا في وجودي الذين ساقاني بعطفهما وحنانهما وتوجيهاتهما السديدة وسهرا من اجلي الليالي ،و أفنيا عمرهما في سبيل نجاحي ،و بفضلهما حققت آمالي، أسأل الله العظيم أن يسكنهما جنات القصور ،والدي و والدتي الكريمين حفظهما الله ورعاهما ، وأطال في عمرهما وجعلهما الله تاجا فوق رأسي طوال عمري واجعلني فخرا لهما يا رب العالمين

إلي من جمعتني بهم صلة الإخوة وذكريات الطفولة .

وإلى زوجتي الحنون و إلى فلذة كبدي ابنتي إيلين

إلي من جمعتني بهم الحياة وأيام الدراسة إلي أصدقائي الأوفياء

والي كل من كان معي وساندني ،وارجوا من الله أن يوفقني لما فيه خير

طالبي العربي

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن أصل إليه لولا فضل الله عليا

أهدي هذا العمل إلي من قال فيهم الحق وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ورزقهما الصحة والعافية

إلى عشيري ورفيق دربي زوجتي الغالية

إلى من تجمعني بهم صلة الأخوة إلى إخواني وأخواتي الكرام

إلى كل من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر ومن أفكارهم من منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح إلى أساتذتنا الكرام

أهديهم هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن ييسرا أمري إلى ما فيه خيرا.

صحراوي سفيان

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه ، حيث أدت التحولات الإقليمية الجديدة التي سادت المناطق الحدودية بين الكثير من دول العالم إلى البحث عن حلول للمشكلات المختلفة، مثل التنمية، والهجرة الغير شرعية، والتهريب، والجزائر كباقي دول العالم وضعت مجموعة من الاقتراحات للحد من مشكلات الحدود والتهديدات الأمنية المختلفة، ومن هنا جاء اختيار موضوع يركز على معرفة الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع تنمية المناطق الحدودية، والإطلاع وتحليل أهم البرامج التنموية في ما يخص منطقة الطالب العربي بولاية وادي سوف.

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهمت السياسات الجزائرية في تنمية المناطق الحدودية؟

الأسئلـة الفرعيــة:

1. ما مفهوم التنمية وما مبادئها ؟
2. في ما تتمثل المناطق الحدودية وما هي أهم مشكلاتها ؟
3. هل حققت الدولة معنى التنمية بالمنطقة الحدودية الطالب العربي؟

الفرضيــات:

1. الفرضية الرئـيسية:

كلما سطرت الدولة برنامج بهدف تنمية المناطق الحدودية زادت فرص التنمية المستدامة للحدود الاقتصادية.

2. الفرضيات الجزئيـة

أ. يتوقف نجاح تنمية المناطق الحدودية على حتمية وجود برامج وخطط استثمارية ممنهجة.

ب. إن التحولات الإقليمية الحدودية أدت إلى ضرورة الاهتمام بالمناطق الحدودية.

أهداف الدراسة:

من دون شك لدراسة أي موضوع يجب أن يكون له أهداف علمية وعملية، هذا ما سنوضحه كالتالي:

أ. الأهداف العلمية:

- نجمع من خلال هذه الدراسة مجموعة من المعارف النظرية و المفاهيمية لموضوع تنمية المناطق الحدودية.
- تحليل المتغيرات التي تلعب دورا هاما في بلورة تنمية المناطق الحدودية من الناحية النظرية ومحاولة الكشف عنها بالنسبة لدراسة حالة منطقة الطالب العربي.

ب . الأهداف العملية:

- تقديم تصور علمي لنجاح سبل للارتقاء التنموي بمناطق الشريط الحدودي
- الاطلاع على ابرز مجالات التنمية بالمنطقة.

الإطار المنهجي:

- اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج :المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي.

استخدمنا المنهج التاريخي لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الظاهرة محل البحث.

- والمنهج التحليلي في تفسير الظاهرة ومعرفة المتغيرات المتحكمة في حركية الظاهرة.
- المنهج الوصفي الذي استخدم لوصف الظاهرة محل البحث وأبعادها ومبادئها .

تقييم الدراسة:

تضمنت دراستنا ثلاث فصول تمثلت في:

- الفصل الأول : تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للتنمية.

- الفصل الثاني: ماهية تنمية المناطق الحدودية.

- الفصل الثالث : استراتيجيات التنمية في ولاية الوادي منطقة طالب العربي.

اسباب اختيار الموضوع:

من اسباب اختيارنا للموضوع هو الاهتمام بالموضوع والرغبة في التعرف على واقع هذا الموضوع ومدى تجسيده على أرضية الواقع ، وحب الإطلاع عليه بحكم أنه حديث الظهور.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على التنمية والمعوقات التي تواجه لتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومبادئها ، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحدودية، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها ، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في إطار تنمية المناطق الحدودية ، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات.

صعوبات البحث:

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية ذات الطابع البيولوجي العلمي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية

تمهيد:

لقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992، على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه[1]. حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة إذ نجد إن المفهوم قد شاع في عام 1987 من قبل بعثة (برتلاند) في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمله عنوان مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة وارتأينا في ذا الفصل الذي يحمل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أن يتم تقسيمه إلى ستة مباحث ، فالمبحث الأول يتحدث عن تعريف التنمية المستدامة، والمبحث الثاني عن خصائص التنمية المستدامة التي تميزها عن غيرها من أشكال التنمية، والمبحث الثالث يتحدث عن نظريات التنمية المستدامة وفي المبحث الرابع عن أحدى التنمية المستدامة، وفي المبحث الخامس عن مبادئ النننمية المستدامة وفي المبحث السادس: أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

[1] تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك ، الأمم المحدة نيويورك ، 1987 ، ص 12

المبحث الأول : تعريف التنمية

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية ، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات ، فلكل تعريف خاص ، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين ، واعتبرته المنظمات الدولية على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه[1].

بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم ، أجريت مناقشات في برنامج الأمم المتجددة للبيئة وفي المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية ، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التمية الاجتماعية ، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (WCED) وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك وأشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى بعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن .

لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية .

وعرف قيمة الأرض والذي عقد في ريودي جانيرو من 3 إلى 11 يو ليو 1992 ، اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المحدة نيويورك ، 1987 ، ص 11

أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية ، ويتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن 21[1].

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح ، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا.

– تعريف التنمية: < عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها>[2]

– أما معنى الاستدامة < هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة>[3]

– كما تعرف كذلك على أنها < استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها>[4]

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها < تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم> كما بعرفها الدكتور مصطفى قاسم:< أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وجاء التعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتسلط عوامل الاستمرار والتواصل.

[1] مصطفى كمال ، تاثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170 .اكتوبر 2007 ، ص 106.
[2] خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص 19
[3] خالد مصطفى قاسم ، نفس المرجع ، ص .19
[4] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1987 ، ص .15

وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21. [1]

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر ، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع [2]

من وجهة نظر علماء الاجتماع: حيث يركزون على الإنسان باعتباره جو هر التنمية وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية .

من وجهة نظر علماء البيئة:وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

– من خلال التعريف السابقة سنخلص بأنها كلها تشترك في (الحاجات – فكرة ان الموارد محدودة والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط والنظر إلى نوعية الحياة كنظام.)

– ومن خلال كل هذا يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة.

1 – تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة .

2 – حماية البيئة وعدم تلوثها .

3 – عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية .

4 – تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة.

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1987 ، ص .15

[2] نفس المرجع والصفحة .

وعرفها كذلك مؤتمر ريوديجانيرو لسنة 1992 في المبدأ بين الثالث والرابع حسب المبدأ الثالث بأنها:< ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية للأجيال الحاضر والمستقبل>

كما نقصد بالتنمية المستدامة أيضا لتحقيقها ينبغي أن تشمل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية [1]التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها > المبدأ الرابع.

وهي أيضا<< هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[2]>

• ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة ، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الو طيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

[1] عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، مرجع سابق ، ص ، 323.

[2] المنظمة العربية للتنمية الادارية ، دور الشراكة ببين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ، 2011 ، ص .13

المبحث الثاني: خصائص التنمية

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكل وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها :

1 – التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها .

أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع .

2 – التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية .

3 – التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار .

4 – يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة .

5 – للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد .

6 – للتمنية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها .

7 – للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب .

8 – وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لنحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة .

المبحث الثالث: نظريات التنمية

في ظل هذه المفاهيم ظهرت أراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع وعلى أفكار رأي سدامة البيئية فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي ويؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الاستدامة في النظم الثقافية والبشرية .

أما علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما

وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي .

ومنه فإذا كانت التنمية المستدامة تمثل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما أذا إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظري نجد :

أولا: النظريات الداعية لأولوية البيئة

علماء البيئة يرون إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي ، وظهرت عدة نظريات منها :

1 – النظرية المتشائمة: في عام 1798 نشر توماس مانس (malthus thomas) (مقولته المشهورة حول مبادئ السكان ، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ، ستواجهه ن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وا الحروب ورقم سلبياتها إلا أنها حل

أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة (لذلك عدة نظريته بالمتشائمة)

وأن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي .

وهذا ما يعتقد مالتس باستحالته ، لأن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثمة فإن النهاية حتمية في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية النابضة .

وانتقدت نظرية مالتس بأنه لم يبين كيف التنبؤ وافتراضاته غير واضحة ، واشتمل على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.[1]

2 – النظرية المتفائلة :

هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوار ميل John stuart mill حيث يرى أن الموارد الناضبة او المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل ، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد ، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي .

ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة بلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي ، إلا أنه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها ، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا .

3 – الحركة الأمريكية المحافظة (1890–1920):

[1] يحي سعيدي ، صورية شني ، نظرية التنمية المستدامة ، مقالة عدد 03 ، 04 ، أكتوبر 2005 ، جامعة المسيلة ، ص .04

بقيادة الأمريكي تيدور روزفلت (theo dore resevelte) ومن حوله ، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للقطر السياسي الإيديولوجية في الولايا المتجددة خلال الفترة ما بين عام 1890–1920 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الاقتصادي تحيطه بمجموعة من ِن الإسراع الكالقيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وان الاسراع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلها تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم الإشراف الحكومي في هذه الموارد آم المرغوب فيه.

ثانيا: النظريات الداعية لأولية الاقتصاد :

في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة =النمو الاقتصادي – النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية .

– فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

– التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول، فهي تظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد نجد :

– نظرية الموارد النابضة :[1] قام الاقتصادي (هارلود هوتلينغ) بنشر هذه الدراسة حول" اقتصاديات الموارد النابضة" في عام 1931 ،وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل ، وذكرته في توظيف الموارد الناضبة تعز ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي

[1] يحي سعيدي ، صورية شني ، مرجع سابق ، ص .4

انطلق منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة .

ثالثا: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية.

من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة ، الحروب والكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية ، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض. ومن بين هذه النظريات نجد:

1 – نظرية التحيز الحضري [1]: وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي:

- هل إن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

وفي ظل هذا يقول براون ليستر في 1999 ن إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية ، تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.)

ومنذ ظهور" مستقبلنا المشترك"وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم دولية كثيرة المنافسة موضوع التنمية المستدامة ، تعددت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات من بينها:

- مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو 1922 ونتجت عنه أجندة 21.
- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة 21 المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997
- ندوة إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001.

[1] يحي سعيدي ،، مرجع سابق، ص 15-14.

- إن المشكلة كما ترى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 ، لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية بل تكمن في تكمن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق متمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك.

المبحث الرابع: أهداف التنمية

للتنمية مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في:[1]

1 – تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي

2 – احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي ادى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان ، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل .

3 – تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية)

[1] عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها ، دار الصفا ، عمان ، 2010 ص - 30 31

4 – وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد ، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتو ظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها ، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة .

5 – ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم ...المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع .

6 – إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع ، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل .

المبحث الخامس: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني ، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في:[1]

1- المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وننفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني ، وأي تغيير يطرأ على محتوى إي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى ، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة ، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2 - المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية

تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي ،وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (devlepment from below) ويطلق على هذا المفهوم بالننمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمى فالوطني.

- ويمكن تلخيص الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية في :

[1] عثمان محمد غنيم ، وماجدة أيو زئط، مرجع سابق ، ص. 31

- إن الحكومات والجماعات المحلية تستطيع الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد طرق فعالة لتفعيل الأرض ، وتطوير برامج ترشيد استهلاك الطاقة .
- تستطيع إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية ، بحيث أصبحت تقوم بتطوير برامج خاصة للتقليل من هذه الظاهرة ، مل برامج تدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها.
- الحد من انبعاث كلور الكاربون المسؤول عن المؤثر في طبقة الأوزون. مثل التوعية بمخاطر هذه الغازات السامة وعدم استغلالها.
- كذلك هي معنية بتخفيض استهلاك مشتاقات النفط من خلال إيجاد بدائل .

3- **المبدأ الثالث:** مبدأ المسؤولية المشتركة:

بمعنى أن مسؤولية التتمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

4- المبدأ الرابع : مبدأ الاحتراز البيئي

بمعنى انه إذا كان هناك شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح تداوله إلى أن يوجد الدليل على خطواته.

المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية

وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجى

المبدأ الثامن : مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدا التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

المبدأ العاشر: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

المبحث السادس: أبعاد التنمية

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض ن في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي.

1- البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2 - البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقادي.[1]

3 - البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا طبيعة سليمة النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط

[1] عثمان محمد غنيم وماجد ابو زئط، مرجع سابق ، ص 39-40.

للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات الننمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.[1]

[1] مراد ناصر ،التنمية المستدامة وتحدياتها فالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010 ، ص 135-136.

خلاصة الفصل :

التنمية من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب ، بل تتعدى ذلك ، فهي تشمل التنمية في كل المجالات الاجتماعية والبيئية والبشرية ورأس المال وغيرها. فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث تصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة .

الفصل الثاني

ماهية تنمية المناطق الحدودية

تمـهيد

يعد مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين من أهم المفاهيم العالمية، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، وتكمن أهمية التنمية في أبعادها المتعددة ومستوياتها، وترابطها مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل الانتاج، والتطوير، والتقدم، والتخطيط، وقد سلط الضوء على مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، ونظرا لأهمية الحدود الدولية في حياة الدول ونشأتها لما لها من تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني في علاقة الدول فيما بينها، فانه من المهم التعرف على تاريخ الحدود ونشأتها.

المبحث الأول: مفهوم تنمية المناطق الحدودية

المطلب الأول: ماهية الحدود الدولية

نظرا لأهمية الحدود الدولية في حياة الدول ونشأتها لما لها من تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني في علاقة الدول فيما بينها، لذلك فانه من المهم التعرف على تاريخ رسم الحدود ونشأتها وأنواعها ومن ثم التعرف على نشأة المعابر وضرورة وجودها كنتيجة لظهور الحدود الدولية.

1.تعريف الحدود:

تطرق كثير من اللغويين، وكذلك السياسيين والعلماء الي تعريف الحدود، وهناك تشابه بين تعريف الحدود الدولية لغة واصطلاحا في كثير من الكتب وقواميس اللغة، وسيتم هنا تعريف الحدود لغة واصطلاحا.

2. تعريف الحدود لغة:

يقصد بالحدود وهي جمع حد: التمييز بين شيئين خشية اختلاطهما، ويقال حدد الدار أي جعل له حداً وحدد الأرض أقام لها حدا، وكذلك يقصد بها منتهى الشيء حده وتميزه عن الشيء، والمحدد هو المعين بحدودها[1]، ويقال فلان حديد فلان، إذا كانت أرضه إلى جانب أرض الأخر.[2]

فالحد هو المنع،[3] ومنه سمي البواب حدادا لمنعه الناس عن الدخول في الدار.

وفي لسان العرب في الحجاز تأتي الحدود بمعنى: الأرف، أرف: الأرفة بوزن الغرفة الحد والجمع أرفت كغرف وهي معالم الحدود بين الأرضيين.[4]

---

[1] معلوف لويس، **المنجد**، منشورات ذو القربى، ط 37، مطبعة الغدير، إيران، 1423،ص 120.

[2] النزاوي، طاهر احمد، **ترتيب القاموس المحيط**، ط1، ج 1، دار الفكر، عمان، 1959، ص 517.

[3] محمد بن أبي بكر عبد القادر، **مختار الصحاح**، ط1، ج 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955 م، ص 53.

[4] الأنصاري، زكريا بن محمد، **الحدود الأنيقة و التعاريف الدقيقة**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411 هـ، ص 80.

1.2 تعريف الحدود اصطلاحا

الحد يقصد به: خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحداهما عن الأخرى وهذا ما جاء في قاموس (Jowett)[1] ولعل التعريف السالف تنقصه الدقة، كونه يخلط بين التعريف لغة واصطلاحا .

وايضا الحد في الاصطلاح: هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتمييز احدهما عن الأخر، لكيلا يختلطا أو يعتدي أحدهما على الأخر.[2]

و كما نجد من بين فقهاء القانون الدولي من يعرفها على أنها:

خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذا عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها.[3]

عرفه أخرون بأنه الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ويفصل بين سيادة هذه الدولة أو الدول الأخرى المتجاورة، وعليه فإن الحدود تعد بمثابة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها من الدول.[4]

---

[1] Cakwurah , A,O., The settlement of Boundaries . Disputes in international law , Manchester Univ. pcese, 1967, p.9.

[2] صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1995م، ص 297.

[3] حافظ غانم، **الوجيز في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م، ص 211.

[4] عبدالكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مكتبة الثقافة والنشر، الأردن، 1997م، ص 54.

فلكل دولة حدود تعين نطاق إقليمها الأرضي، وللحدود الدولية أهمية سياسية وقانونية كبرى لان الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها، فعند الحد تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.[1]

والتعريف الاكثر دقة هو الذي أخذ به الدكتور محمد سامي عبد الحميد بقوله:

" ينصرف اصطلاح الحدود على وجه العموم إلى مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة على سطح الكرة الأرضية أو أعلاه، بغرض الفصل بين إقليم دولة بعينها وما يتاخمها من أقاليم الدول الأخرى أو المناطق غير الخاضعة أو غير الجائز إخضاعها لسيادة أي من الدول".[2]

3. مفهوم الحدود الدولية:

لتوضيح مفهوم الحدود، لابد من الاطلاع على التطور التاريخي للحدود، فكما هو معروف إن فكرة الحدود معروفة من القدم، وترتبط بفكرة الملكية عند البشر فلذلك كان هناك حدود لكل تجمع من الناس تمارس فيها كافة النشاطات من تجارة وزراعة وصيد لإشباع حاجاتهم من طعام وشراب وملبس، و كان يعمل على حماية الحدود والتجمع من الدخلاء ، وكانت تشعر تلك الجماعات بان حقوقها أو سلطانها لدائرة إقليمية يجب إلا تتعدى نطاقها.[3]

وكان لا يجوز أن يعتدي احدهم على الاخر ومن يعتدي يكون هناك اختراق قبلي وتجاوزا يستدعي الخلاف والخصام وقد يؤدي إلى اندلاع القتال، وتبلورت فكرة الحدود في التاريخ من معرفة فنون الزراعة وما صاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارية محلية، فالزراعة تحتاج الإقامة الطويلة في موقع ثابت.

[1] حافظ، غانم، المرجع السابق، ص 214.

[2] سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، ط1، ج 1، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة، 1989م، ص156.

[3] سلطان، حامد، **القانون الدولي العام وقت السلم**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص 468.

يرتبط مفهوم الحدود أيضا بظهور فكرة التمليك الفردي والجماعي والحاجة إلى انشاء حدود أو فواصل بين الملكيات الخاصة والعامة عن بعضها وإيجاد نوع من السلطة العليا للفصل في الخلافات التي تقوم بين المالكين.[1]

وكان القدماء يحرصون بأن تكون الحدود واضحة، تكون عندهم علامات ثابتة تقوم الطبيعة برسمها، أو تعينها على نحو لا يثير الشك في معناها أو المقصود من مدلولها ، ولذلك وصفت الحدود عندهم بأوصاف الدوام والخلود الأبدي.

فكان الهدف من توقيعها حماية الأملاك، والحماية من العدوان الخارجي، ولذلك كانت الجماعات القديمة تقيم الأسوار وتحفر الخنادق للوقاية[2] ، إلا إن الحدود والفواصل الطبيعية هي الأكثر ثباتا والأوفر حماية وكان يعول عليها في هذا الشأن، وكانت تمثل مناطق انفصال وليس مناطق اتصال.[3]

المطلب الثاني: تصنيف الحدود الدولية ومعايير تخطيطها:

1. تصنيف الحدود الدولية:

هناك عدة تصنيفات للحدود الدولية، إلا إنها جميعا تتفق على تقسيمات رئيسة كما سنوضح، وأبرز التقسيمات للحدود الدولية تقسيمها إلى حدود طبيعية وأخرى اصطناعية، وعلى الرغم من أهمية هذا التقسيم فهناك تقسيم أخر وهو ما يسمي بحدود اتفاقية.[4]

[1] توفيق، محمد، **"مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية"**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 111، السنة 1993، ص 166.

[2] نفسه، ص 468.

[3] A.0. Cukwurah ,op. cit p 13.

[4] عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977م، ص 55.

شكل(1): تصنيف الحدود الدولية

1.1. الحدود الطبيعية والاصطناعية:

وهي أقدم انواع الحدود التي استخدمت منذ القدم حتى يومنا هذا، ويستند هذا التقسيم على نظرية الحدود الطبيعية والحربية التي كانت تؤمن بها الإمبراطوريات القديمة، وتستند إلى فكرة توسعية، فملوك فرنسا كانوا يرون إن نهر الراين وجبال البرنيه هي الحدود الطبيعية لحدود فرنسا ولذلك سعوا إلى التوسعة ومد إمبراطورية فرنسا إلى تلك الحدود.

ولقد كان اللورد كرزون – 1907) أول من اشار الى هذا التصنيف ثم تبعه بعد ذلك فاوست – 1918) ثم (بوجز – 1940).

أ– الحدود الطبيعية:

هي التي أوجدتها الطبيعة، كسلسلة جبال أو انهار أو بحيرات أو بحار، ومن أمثلة الحدود الطبيعية.[1]

[1] عبد الكريم علوان، مصدر سابق، ص 55.

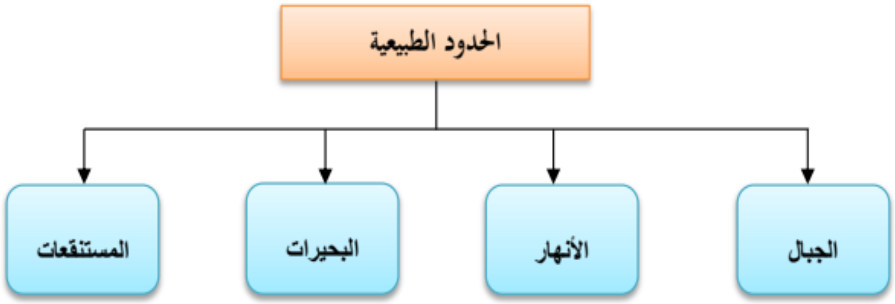

شكل (2): أنواع الحدود الطبيعية

ب: الحدود الاصطناعية:

هي حدود وضعية من ايدي البشر عبارة عن خطوط اتفاقية على سطح الأرض، وكثير من الدول تلجأ إلى هذه الطريقة في حالة عدم وجود حد طبيعي بين الدولتين أو في حالة الرغبة في تعديل الحدود، ويتم تثبيت موقع الحدود الاصطناعية وذلك من خلال معاهدة أو اتفاق خاص بعد توقيعها على خريطة.[1]

والحدود الاصطناعية إما إن تكون فلكية أو هندسية:

شكل (3): أنواع الحدود الاصطناعية

[1] عبد الكريم علوان، مصدر سابق، ص 56.

2.1. الحدود الفلكية:

وهي الحدود الموضوعة وفقا لخطوط العرض والطول، ومن أمثلة الحدود التي تقع وفق خطوط الطول، الحدود المصرية الليبية التي تسير مع خط طول (25) شرقا،[1] إما بالنسبة لخطوط العرض فيمكن التمثيل لها بالحدود المصرية – السودانية، والتي تتماشى مع دائرة العرض (22) شمالا.[2]

3.1. الحدود الهندسية:

وتتبع هذه الحدود خطوطا مستقيمة عادة ما تكون خطوط الطول ودوائر العرض، وتكون هذه الحدود عادة في الأماكن النائية كالصحاري.

وقد يعبر عنها بالحدود الرياضية، وهي مؤلفة من خط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين، أو من قوس دائرة أمن مركز دائرة معروف.[3]

واستخدام هذه الخطوط يناسب الفراغ الصحراوي، والذي يكاد يخلو من أشكال المظاهر الحضارية، التي تستلزم الدقة في التحديد، مثل الحدود بين موريتانيا والجزائر، وبين سوريا وكلا من العراق والأردن، وكذلك بين السعودية ومعظم الدول المجاورة لها.

وهناك العديد من الانتقادات وجهت لتقسيم الحدود إلى طبيعية واصطناعية، ويكفي هنا الإشارة إلى ما أورده الدكتور جابر إبراهيم الراوي إن جميع الوسائل التي تنشئ خط الحدود هي من صنع الإنسان، سواء أكانت تتماشى مع الظواهر الطبيعية أو تقوم على أساس علامات وقوائم يضعها الإنسان بنفسه.[4]

---

[1] محمد فتاح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1962، ص155.

[2] توفيق محمد، مصدر سابق، ص 170.

[3] شارل روسو، **القانون الدولي العام**، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الله سعد، المطابع الاهلية، بيروت،1983،ص 163.

[4] جابر إبراهيم الراوي، **الحدود الدولية ومشكلة الجدود العراقية الايرانية**، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975، ص 36.

4.1. الحدود التاريخية والحدود الاتفاقية:[1]

ونذكر مفهوم الحدود التاريخية والاتفاق كالتالي:

أ- الحدود التاريخية أو الأزلية:

وهي الحدود التي وضعت في الماضي والتي لم يطرأ عليا أي تغير منذ زمن طويل واكتسبت قوة بموجب الحيازة الأزلية على أساس المبدأ المتعارف عليه في القانون الدولي، المتضمن " إن القبول الطويل لحيازة إقليم وممارسة السيادة عليه دليل حاسم على صحة السند والسلطة الشرعية لتلك الدولة".

ب- الحدود الاتفاقية:[2]

يقصد بها الحدود الموقعة ضمن الاتفاق بموجب معاهدة أو اتفاقية توضح الحدود بين دولتين أو أكثر وهي الطريقة الاعتيادية لتحديد مواقع الحدود الدولية.

وهذا النوع من الحدود إما إن يكون مستقرا وجرى تحديده وتخطيطه باعتراف الأطراف المتخصصة واتفاقها وليست محل نزاع، فتكون هذه الحدود مستقرة وثابتة، وإما إن تلك الحدود متنازع عليها نتيجة لعدم دقة التحديد أو نقص المعلومات الجغرافية أو إن تخطيطها تأخر لمدة طويلة.[3]

[1] ينظر، فايز العيسوي، مرجع سابق، ص 185.

[2] جابر إبراهيم الراوي، مرجع سابق، ص 36.

[3] سلطان حامد، **القانون الدولي العام**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978 ص 502.

المبحث الثاني: المنازعات الحدودية وطرق تسويتها

عادة ومنذ ظهور الحدود تاريخية، ظهرت المنازعات الحدودية وأدت إلى حروب مدمرة، ولذلك سيتم التطرق لأسباب المنازعات الحدودية وطرق تسويتها.

المطلب الأول: المنازعات الحدودية

هناك العديد من الأسباب للمنازعات الحدودية في القانون الدولي ولكن ما يميز المنازعات الحدودية عن غيرها أنها تتعلق بمبدأ السيادة على إقليم معين، ومن أسباب المنازعات الحدودية في كتاب الفقه الدولي والجغرافية السياسية لم تخرج عن ثلاث مجموعات:

- إما قانونية متعلقة بالمعاهدة الحدودية
- المجموعة الثانية متعلقة بطبيعة موقع الحد وهذه المجموعة من الأسباب تتدرج تحتها أسباب كثيرة اقتصادية أو استراتيجية أو سياسية أو تاريخية ... الخ.
- والثالثة تتدرج تحت مبدأ الخلافة الدولية وهذه تنشأ عن توارث الدول.

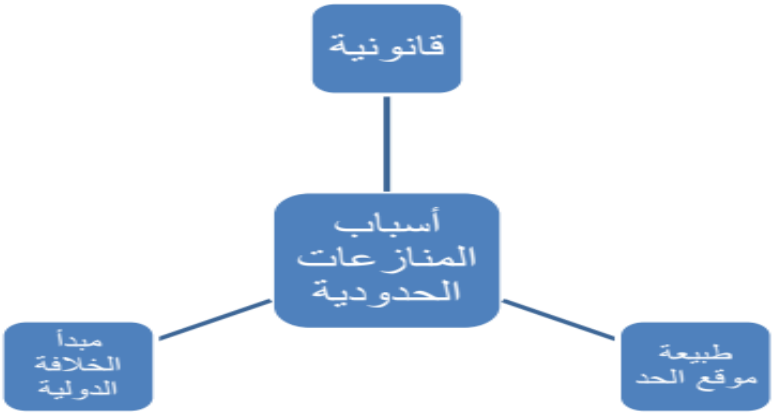

شكل(4): أسباب المنازعات الحدودية

الأسباب القانونية:

المعاهدة الحدودية كغيرها من المعاهدات يجب إن تتوافر فيها جملة من الأركان بما يحقق الهدف من إبرامها فيجب ان تكون مبنية على معلومات دقيقة وان تكون عباراتها واضحة وصريحة لا تقبل التأويل، وان تستكمل الإجراءات القانونية لإبرامها سواء السابقة أو اللاحقة لها وفق ما أقرته (اتفاقية فينا) لقانون المعاهدات[1] إذا فالأسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي ذات صورا عديدة يمكن التطرق إليها من خلال التالي:

شكل(5): الاسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي

1. **الاختلاف في تفسير نصوص الاتفاقية الحدودية:**

يعود ذلك الاختلاف نظرا لعدم كفاية المعلومات التي تبنى عليها الاتفاقية والجهل بطبيعة الموقع الحدودي لدى المتفاوضين قد يؤدي إلى إن تفسر دولة نص الاتفاق بشكل مغاير لما تراه الدولة فمثلا في عام 1913 جرى تعيين الحدود العراقية – الكويتية، تم اعتبار وادي الباطن الذي يتراوح عرضه بين ميلين وثمانية أميال حدا بين البلدين، ولكن

[1] العطية عصام، **القانون الدولي العام**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992م، ص 458.

الجانبين اختلفا في تفسير هذا النص ما إذا كان خط الحدود يسير إلى جانب الوادي الأيمن أو الأيسر أو منتصف الوادي.[1]

2. عدم الاعتراف بشرعية الاتفاقية:

يقوم أحد الأطراف ويشكك بعدم شرعية الاتفاقية حجته في ذلك قد تستند الى عدم استيفاء الإجراءات الدستورية والقانونية للمصادقة عليها في دولته، علي إنها مخالفة للدستور أو الموقعين عليها غير مخولين بذلك.

مثال على ذلك عدم اعتراف العراق بمعاهدة الحماية التي وقعها الشيخ مبارك مع الحكومة البريطانية عام 1819م بدعوى عدم أحقيته في ذلك لكونه تابعا للسلطة العثمانية[2]

3. الخلاف حول الجانب الإلزامي في الوثائق الرسمية:

في مثل هذه الحالة يرى احد الأطراف انه غير ملزم بتنفيذ ما ورد في الاتفاقية أو المعاهدة لكونها ليست ملزمة في حد ذاتها، كما كان الحال في النزاع القطري – البحريني حول جزر (حوار) حيث انكرت البحرين إلزامية المذكرات والرسائل المتبادلة مع قطر عام 1988و 1990م.

1.4. حق التقادم المكتسب:

وهو الاعتراف بسيادة دولة على منطقة نتيجة استمرار سيطرتها عليها لمدة طويلة جدا، وقد اشترط الفقه الدولي للتقادم المكتسب عدة شروط، والمثال في هذا السياق هو مطالبة السعودية بواحة (البريمي) على أساس إنها كانت تحت سيطرتها منذ1775.[3]

[1] النجار مصطفى عبد القادر، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي**، مطبعة جامعة البصرة، 1975م، ص 144.

[2] وزارة الخارجية العراقية، **حقيقة الكويت**، ج 1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص 11.

[3] صلاح العقاد، **"استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي"**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة الحادية عشر، العدد 43 تموز 1985م، ص 143.

2.4. طبيعة منطقة الحد:

المنطقة الحدودية تلعب دورا مهما في إثارة المنازعات الحدودية وذك قد يرجع إلى عدة أسباب منها جغرافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية .

3.4. الخلافة الدولية:

المقصود بالخلافة الدولية: مجموعة القواعد القانونية التي تعالج مسالة التغيير في السيادة وتحديد أثارها، فهي اتفاقية حلول دولة محل دولة أخرى.

ومن المعروف أن معاهدات الحدود تضم وضعة قانونية معينة وهو ما يتعلق بمسالة الحدود ولكن قد ترتبط بأهداف أخرى.

المطلب الثاني: طرق تسوية المنازعات الحدودية

المنازعات الحدودية كغيرها من المنازعات الدولية لها طرق معينة يتم تسويتها بموجبها، وبتطور العلاقات الدولية والقانون الدولي تطورت هذه الطرق حتى أصبحت إلزامية يجب إتباعها الحل أي نزاع دولي علي الحدود[1]، ولهذا سعت الدول إلى ترسيخ قواعد تنظم وسائل حل منازعاتها، ويمكن تصنيف الوسائل كالتالي:

- الوسائل السياسية والدبلوماسية.
- الوسائل القضائية.

[1] Ahmed Abu Alwafa "Arbitration and adjudication of International Land Boundary Disputis"Vol.42,1986.p.179.

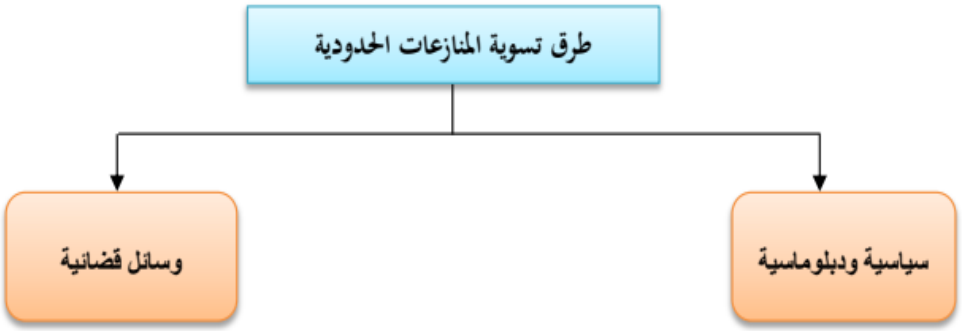

شكل (6): طرق تسوية المنازعات الحدودية

1. الوسائل السياسية والدبلوماسية:

ويمكن هنا تقسيمها إلي جزئيين هما: طرق سياسية وأخرى دبلوماسية والطريقتين كلاهما مشتركتين في عامل واحد، هما طريقتين يلعبان دورا كبيرا بطريقة ودية، ومن حيث المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق.[1]

أما الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية بموجب عهد عصبة الأمم سنة 1919م، استمرت حتى سنة 1939م ثم أعيدت مع ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945م).

والوسائل الدبلوماسية، ميزتها انها لا تمارس إلا برضا واتفاق الأطراف المتنازعة التي تقبل نتائجها طواعية،[2] ويمكن دراستها على النحو الآتي:

[1] البشير، الشافعي محمد، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971م، ص 401.

[2] العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1994م، ص 315.

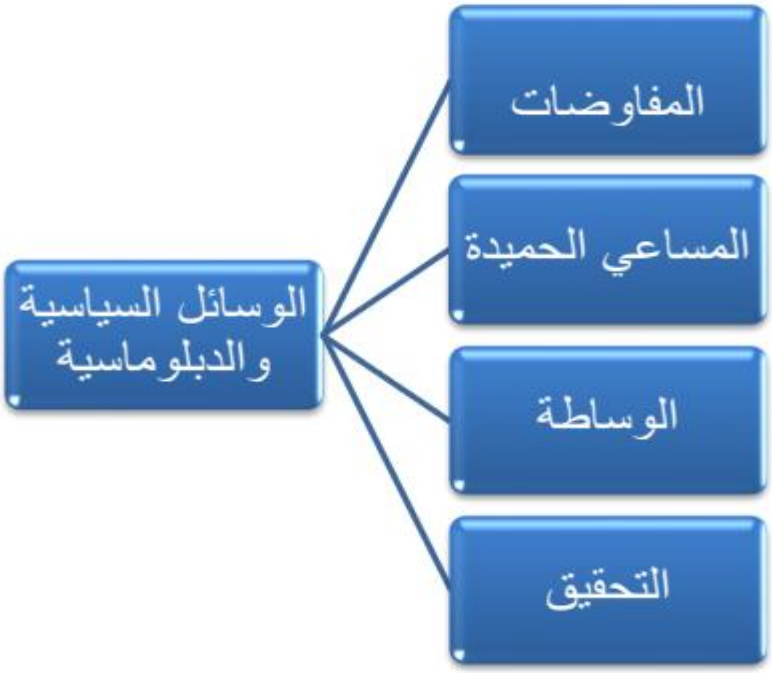

شكل (7): يوضح الوسائل السياسية والدبلوماسية

2. الوسائل الدبلوماسية:

1.2. المفاوضات:

هي تبادل الآراء بين الدولتين المتنازعتين حول الموضوع المتنازع علية بهدف الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينهما. ويقوم بالتفاوض المبعوثون الدبلوماسيون للدول اطراف النزاع عن طريق التنسيق والاتصال كل منهم بوزير خارجية الدولة الأخرى، وقد يتم تعيين مندوبين مخصصين للمفاوضة، واما ان تكون المفاوضات شفهية أو مكتوبة أو الطريقتين مع بعضهم، وتتوقف فائدتها على روح النقاش التي تسود المفاوضات، الأمر الذي يتطلب ان يكون هناك تكافؤ بين القوى السياسية المتنازعة. [1]

[1] شارل روسو، مرجع سابق، ص 285.

2.2. المساعي الحميدة:

وهي التدخل الودي من جانب دولة محايدة أو منظمة دولية في حالة خلاف ينشب بين دولتين، بهدف تحسين العلاقات بين الدولتين.[1]

وإيجاد جو أكثر ملاءمة الاستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهما. وبذلك ترمي المساعي الحميدة إلى هدف مزدوج، تبعا للظروف التي تتم فيها.[2]

3.2. الوساطة:

هو التدخل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة محايدة أو منظمة دولية أو إقليمية للوصول إلى تسوية الخلاف قائم بين دولتين أو أكثر عن طريق الاشتراك في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين لتقريب وجهات النظر بينهما ووضع الاقتراحات للتوصل إلى حل مناسب للنزاع، وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في إن الأولى تشترك

دولة ثالثة أو المنظمة في وضع الاقتراحات للتوصل إلى حل مناسب للنزاع بينما يقتصر دور الثانية على مجرد تقريب وجهات النظر لأجل استئناف التفاوض.

4.2. التحقيق:

يقصد بها الاتفاق على تشكيل لجنة دولية تتولى مهمة جمع وفحص وتحقيق الوقائع المتنازع عليها ووضعها في تقرير دون إن تتخذ قرار في ذلك بل تترك أمر الحكم عليها إلى الأطراف المتنازعة. وطريقة التحقيق طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية ، اقترحته روسيا في مؤتمر لاهاي الأول عام 1899.[3]

---

[1] سرحان **عبد العزيز محمد، تسوية المنازعات الدولية وإرساء مبادئ القانون الدولي مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط**، ط 2، دار النهضة للطبع، لبنان، 1986م، ص 21.

[2] شارل روسو، مرجع سابق، ص 285.

[3] غانم محمد حافظ، **مبادئ القانون الدولي العام**، ط3، مطبعة النهضة القاهرة، 1963، ص 613.

المبحث ثالث: مشاريع التنمية والتطوير

تعتبر عملية التنمية والتطوير للحدود من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابه لرؤوس الأموال الخاصة والعامة لذلك لابد من أن يسبق هذه العملية تخطيط واضح وشامل يحدد الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتي لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخسارة.

المطلب الأول: التعريف بمشاريع التنمية والتطوير

تعرف مشاريع التنمية على أنها: "**المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، واستغلال الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها، وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية، وعادة ما تكون هذه الأهداف تنموية** " فعلى سبيل المثال: مشروع تطوير منطقة تجارية ضخمة وسط المدينة، أو مشروع تطوير ميناء أو مرفأ للصيادين، تحتاج إلى خطط واضحة ومدروسة جيدا، حيث أن الدراسة والتخطيط الجيد يؤدي للحصول على النتائج السلمية المرجوة من هذه المشاريع وهي كالتالي:[1]

- تنمية القطاع الاقتصادي
- إنعاش المناطق المذكورة.
- تشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة للسكان

وبالتالي ينعكس هذا ايجابيا على عملية التطوير والتنمية في عدة مجالات، وهناك بعض الخطوات الرئيسية اللازمة عند البدء بأي مشروع تطوير المنطقة معينة وهي كما يلي:

[1] مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، **الابعاد التخطيطية للتنمية السياحية**، مجلة عالم البناء، ع 30، مصر، 1983م، ص28.

- تحدد مسئولية الجهة المعنية للمشروع سواء كانت هذه الجهة شركة أو مؤسسة حكومية.
- مرحلة الدراسات الأولية للمشروع وهي تعتبر من أهم المراحل، والمنطلق لما بعدها نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية، يتم خلال هذه المرحلة جمع بعض المعلومات حول المشروع
- مرحلة اتخاذ القرارات والتي يحدد فيها مدى الإمكانيات المتاحة لعملية التنمية ويجب أن تتم هذه المرحلة بدقة وافية للخروج بالنتائج المفيدة.
- الدراسات الموسعة وتعتبر من أهم الأساسيات للوصول إلى دراسات الجدوى وأسس

التنمية الحقيقية.

- وضع تصور للمخطط العام ويتضمن ذلك ما يلي:[1]
  - تحديد الثروات المراد تنميتها.
  - الأهداف والمحددات الاجتماعية والثقافية.
  - العائدات الاقتصادية.

مما سبق يتضح أن مشاريع التطوير والتنمية تحتاج إلى دراسة الأهداف والإمكانيات الإعداد الخطط اللازمة، لذلك لا بد من التعرف على عمليات التطوير وأهدافها وخططها والإمكانيات اللازمة تحقيقها.

المطلب الثاني: أهداف عمليات التنمية والتطوير

إن عمليات التنمية والتطوير تظهر كرد فعل مباشر للمشاكل التي تعاني منها أي منطقة في المدينة، حيث أنها تعتمد على خطة معينة، وذلك بوضع تخطيط شامل ومتكامل المجموعة العناصر المتداخلة المكونة والمؤثرة عليها؛ لتحقق أكبر عدد من

[1] مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مرجع سابق، ص29.

الأهداف لهذه العملية، عن طريق تحقيق القدر الأكبر من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لهذه المنطقة. ويمكن إيجاز الأهداف العامة لهذه الخطة في النقاط التالية:

- تحسين المستوى البيئي والمعيشي للمنطقة المقترحة للتطوير.
- تحسين الصورة البصرية للمنطقة.
- الحفاظ على الطابع العمراني والحضاري التقليدي.
- تحقيق الاتزان الوظيفي لاستعمالات الأراضي في المنطقة.
- تطوير شبكة الحركة بما يتلاءم وخصائص التركيب العمراني واحتياجاته العصرية.
- تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- رفع مستوى كفاءة البنية الأساسية والمرافق العامة.

تعتمد عمليات التنمية والتطوير على عدة إمكانيات أساسية أهمها ما يلي:

كفاءة الأجهزة التخطيطية المعنية وتحققيها لدرجة عالية من التنسيق بين الجهات المعنية.

- وجود ضوابط تنمية عمرانية ملائمة وفعالة قابلة للتنفيذ.
- مساهمة القطاع العام والخاص المتمثلة في المشاركة في الاستثمارات الخاصة واللازمة لتنمية المنطقة وبالتالي التقليل من الأعباء الحكومية.
- وجود جهاز مركزي فعال له من الاختصاصات ما يؤهله إلى تنفيذ خطة التنمية الحضارية.[1]

إن القيام بعمليات التطوير والتحسين يعتمد على وضع خطة معينة، كما ذكر سابقا وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويمكن إيجاز هذه الخطة في عدة نقاط كما يلي:

[1] خالد الغلابيني، مرجع سابق، ص 112.

- دراسة مميزات بيئة الموقع وعلاقتها بعناصر التطوير المقترحة.
- دراسة تخطيط الموقع وتشمل الطرق، المواقف، المناظر الطبيعية، المناطق المفتوحة، مناطق المشاة والمناطق الترفيهية.
- تحديد المشاكل التي تسبب عائقا لإمكانية التطوير.
- تحديد نوع ووظيفة وحجم المباني والعناصر المراد إضافتها للمكان.
- دراسة إمكانية التوسع المستقبلي، فعملية التنمية والتطوير تعمل على تكامل المنشأة مع الوسط المحيط بها.

واختيار الموقع المراد تطويره ليس أمرا تخمينيا إنما هو ناتج دراسة وتحليل عناصر تشترك معا لتعطي صورة متكاملة عن فكرة التطوير، فكل مشروع تطوير له خطة أساسية يجب أن يسير عليها، حيث أنه يرتكز على قاعدتين أساسيتين هما:

الأولى: أهداف ودوافع المشروع.

الثانية: إمكانيات ودواعم المشروع.[1]

ومن خلالها تتشكل خطة التطوير والتي عادة ما تكون على مراحل تكتمل من خلالها صورة المشروع.

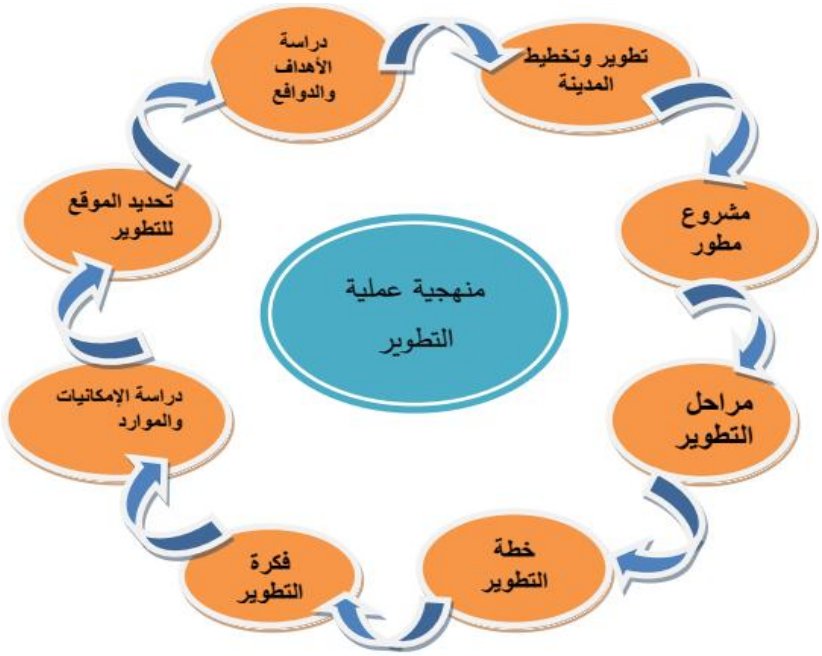

شكل (8): منهجية عملية التطوير

[1] خالد الغلاييني، مرجع سابق، ص 114.

المطلب الثالث: منهجية عملية التطوير

1. مستويات التنمية والتطوير

إن العملية التطويرية عملية متصلة ومستمرة، حيث يجب أن تكون محددة المعالم طبقا الجدول زمني مدروس، وواقعية في التنفيذ والتقويم، هذا الجدول الزمني يقسم العملية التطويرية إلى مراحل متتابعة تتسلسل بشكل حلقي من الخارج إلى الداخل مكونة ما يسمى بمستويات التطوير وهي كما يلي في الشكل التالي:[1]

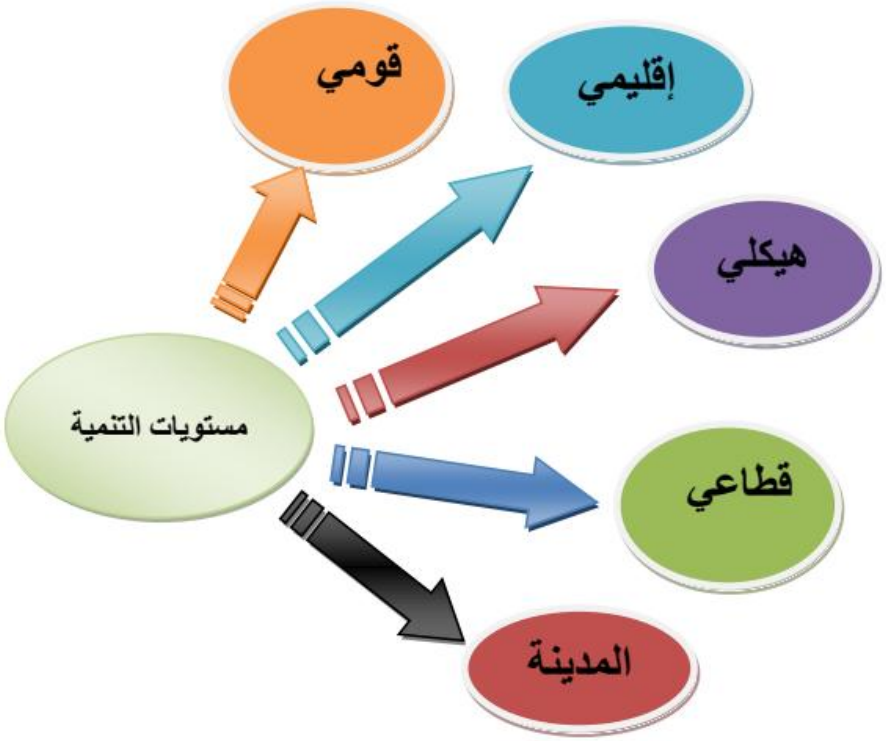

شكل (9):مستويات التنمية والتطوير

- **التطوير القومي:**

ويهدف إلى تنسيق موارد وامكانيات بلد ما، وربطها بالاحتياجات والنشاطات في مواقع ومراحل زمنية مختلفة ومحددة للتنمية المستقبلية للبلاد، ولا يتم هنا تنفيذ المشروعات، ولكن توضع الخطة العامة المستقبلية وتقسم الإمكانيات المتاحة على

[1] احمد منير سليمان، **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1882م، ص 221.

عدة جهات، وتتولى كل جهة تنفيذ مشروعاتها بنفسها طبقا للبرامج الزمنية المحددة لها.

- **التطوير الإقليمي:**

ويهتم بتنسيق الاحتياجات والنشاطات الخاصة بالفرد والمجتمع بما هو متاح من إمكانيات على المستويين القومي والإقليمي، والتطوير الإقليمي ينبع من التطوير القومي وهو جزء لا يتجزأ منه ويختص بمنطقة إقليمية محددة.

- **التطوير الهيكلي:**

ويهتم بالتنسيق بين المصادر المتاحة بين إقليمين أو أكثر وبين ما هو متاح من مصادر داخل الإقليم نفسه، وعلاقة هذه المصادر والمشكلات مع المحيط العمراني للمدينة.

- **تطوير المدينة:**

هو دراسة الإمكانيات والمشاكل على نطاق المدينة وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية اللازمة للمجتمع والمدينة معا.

- **التطوير القطاعي:**

يهتم بدراسة وتحليل مشكلة معينة في قطاع محدد داخل المدينة بحيث يمكن وضع الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل من خلال الإطار العام لتطوير المدينة.[1]

[1] احمد منير سليمان، مرجع سابق، ص 222.

الاعتبارات الأساسية في عمليات التطوير

بعد التطرق إلى مفهوم التنمية والتطوير بشكل عام يمكن القول أن التنمية يمكنها أن تخوض في عدة مجالات، تنظم حسب حاجة المجتمعات وإمكانياتها واعتبار الأولويات في كل مجتمع على حدة.

حيث يقصد بتنمية وتطوير الحدود الخطط والمشاريع المستقبلية التي توضع للارتقاء بالمناطق الحدودية عن طريق حل المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق –سواء كانت التلوث أو سوء الاستغلال لأغراض تضر بالشكل الجمالي العام– أو تطوير بعض الأجزاء من الشريط الحدودي بإقامة مشاريع استراتيجية دولية، وذلك للعمل على التنمية في شتى المجالات للدولة.

فعند البدء بمشاريع تطوير الحدود لابد من دراسة نقاط أساسية تحدد موائمة هذه المشاريع في المواقع المختارة، وعلاقتها بتخطيط المنطقة والتي توحي بفكرة مشروع التطوير، ومن هذه النقاط:

- دراسة أهمية المنطقة الحدودية المحددة لعملية التطوير.
- دراسة تخطيط الشريط الحدودي وعلاقته بنقاط الجذب داخل مخطط المدينة.
- تحليل الوضع القائم للشريط الحدودي المراد تطويره.[1]
- دراسة الإمكانيات المتوفرة على الشريط الحدودي والداعمة لمشروع التطوير.
- التعرف على العقبات التي تحتاج إلى حلول تخطيطية وعمليات تنموية.
- تحديد العناصر التطويرية اللازمة للمشروع ودراسة حجمها ووظيفتها وانسجامها مع المحيط.

[1] احمد منير سليمان ،مرجع سابق، ص 228.

- دراسة خصائص ومميزات الموقع وذلك للوصول للتخطيط الملائم.
- دراسة توزيع العناصر على الشريط الحدودي مع مراعاة الموقع والارتفاع والتوجيه وطريقة الوصول إليها.

2. أهداف تنمية وتطوير الحدود.

هناك عدة أهداف يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتطوير الشريط الحدودي، ومن أهمها:

- **أهداف سياسية:** من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث تعمل على تحسين علاقات الدول على الحدود.
- **أهداف أمنية ودفاعية:** وهي تتحقق بالتنسيق الأمني.
- أهداف اقتصادية، حيث أن تنمية وتطوير الشريط الحدودي يعود بالفائدة على التنمية التجارية والسياحية لهذه المناطق، وبالتالي فإن تنمية السياحة والتجارة هما من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابا الرؤوس الأموال الخاصة والعامة، ولذلك يجب أن يسبق مشاريع التنمية والتطوير تخطيط مسبق يحدده الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخسارة. 4-أهداف ثقافية: حيث يؤدي تطوير الحدود الى التبادل الثقافي والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر.[1]
- **أهداف اجتماعية:** من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث أنها تعمل على التجديد المعنوي والنفسي والذي يتحقق للأهالي من خلال تغيير البيئة ونمط الحياة لشعورهم بالأمن والاستقرار والتمتع بأكبر قدر من الخدمة والنظام والنظافة وذلك بإعادة تنظيم وتطوير الحدود للأفضل.

[1] احمد منير سليمان ،مرجع سابق، ص 230.

- **أهداف بيئية:** من الأهداف المرجوة من عمليات تنمية وتطوير الحدود، وذلك بالمحافظة على نظافة هذه المناطق بحمايتها من التلوث وخاصة النفايات الصلبة.
- **أهداف ترفيهية:** عن طريق استغلال الموارد الطبيعية وتحسين المظهر الجمالي بإقامة المناطق الترفيهية والمناطق المفتوحة والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان، خاصة في الدول ذات الازدحام السكاني مثل مدينة غزة حيث أن البحر هو المتنفس الوحيد لسكانها.

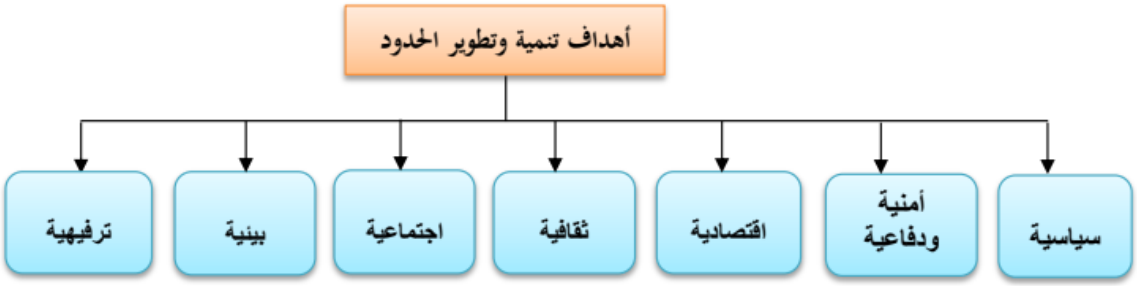

شكل (10):أهداف تنمية وتطوير الحدود

3. معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي

هناك العديد من معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي نذكر منها التالي:

- عدم وجود مبادرة وأفكار وجهود ذاتية.
- غياب المصادر المالية الكافية ومشاكل تتعلق بنقص التمويل.
- نقص الخبرة الفنية وغياب التخطيط والتنظيم العام.
- الافتقار إلى برامج محدودة الأهداف للتنمية الصناعية.[1]

[1] احمد منير سليمان ،مرجع سابق، ص ن.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل لد راسة بعض المفاهيم العامة المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال دراسة مفهوم التنمية وتعريفها لغة واصطلاحا، ومن ثم انواع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية والمحلية ...الخ، ومدي تأثيرها علي الحدود وانتعاش الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، والترابط الاجتماعي بين الدول، وكيفية التخلص من مظاهر الركود، والقضاء علي البطالة المتراكمة وكيفية الاستفادة من الطاقة البشرية العاملة وتنميتها، وايضا للارتقاء بالإنسان للعيش حياة كريمة اخلاقيا وعلميا واجتماعيا، ومن ثم التعرف علي التطوير من خلال تعريفه وأهدافه وأهم معوقاته

الفصل الثالث

استراتيجيات التنمية في ولاية الوادي منطقة طالب العربي

المبحث الأول : لمحة عن ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي

المطلب الأول : ولاية الوادي :

ولاية الوادي أو ولاية وادي سوف، هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984. وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة: منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي.

تقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد ب630 كلم ويحدها من الشرق الجمهورية التونسية، ومن الغرب كل من ولايات المغير وتقرت، ومن الشمال ولايات تبسة و خنشلة و بسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة.

المطلب الثاني : منطقة الطالب العربي :

بلدية حدودية من بلديات ولاية الوادي بالجمهورية الجزائرية. تقع في الشمال الشرقي من عاصمة الولاية، اسمها السابق بلدية بوعروة ثم غير اسمها إلى اسم شهيد الثورة الجزائرية الطالب العربي قمودي، وتعتبر واجهة دولة الجزائر، والطالب العربي مدينة مثل باقي المدن تساير العصر الحديث وتتمسك بعاداتها وتقاليدها.

المبحث الثاني : أهم المشاريع التنموية بمنطقة طالب العربي

المطلب الأول : المركز الحدودي البري

يعتبر المركز الحدودي البري الجديد المدشن في جوان 2019 ببلدية الطالب العربي الحدودية (84 كلم شرق عاصمة الولاية الوادي) والمتاخمة للشريط الحدودي لدولة تونس أضخم مركز عبور بري في البلدان المغاربية، ويمثل الواجهة الاقتصادية والسياحية والثقافية للوطن، كما أكده مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية باتنة (فرع الوادي) الذي أشرف على الهندسة المعمارية لهذا المرفق.

ويعد المعبر الحدودي البري الطالب العربي الجديد (يبعد 5 كلم عن المعبر القديم) من أهم المنشآت الحيوية التي استفادت منها ولاية الوادي في إطار رؤية واستراتيجية السلطات العمومية الرامية إلى تنمية مناطق الجنوب الحدودية وجعلها مكسبا لسكان بلديات الولاية والولايات المجاورة بالجنوب والهضاب العليا نظرا لأهميته في تفعيل الحركية التنموية لاسيما السياحية منها في مرحلته الأولى بإعتباره مركز عبور بري للمسافرين إلى غاية تحويله إلى مركز تجاري (منطقة تبادل تجاري حر لاحقا)، وفق ذات المصدر.

تتربع هذه المنشآة على مساحة 12 هكتار خصص لها ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو غلاف مالي يقدر بـ872 مليون دج لدراسة وانجاز العديد من الأجنحة المرافقة (مركز إجراءات الدخول والخروج، إدارة الجمارك والشرطة، إقامة للإطارات، مركز التوجيه السياحي، قاعة شرفية، مستودع فحص، مستودع حجز، جهاز سكانير وغيرها).

وللسهر على راحة العمال لتحسين أدائهم والخدمات المقدمة للمسافرين تم إنشاء قاعدة للحياة داخل المركز لأعوان الجمارك تتكون من 36 غرفة بطاقة استيعاب تقدر بـ 120 فرد بالإضافة إلى توفر قاعدة الحياة بجناح الشرطة على 48 غرفة بقدرة استيعاب 114 فرد، إضافة الى ملاعب معشوشبة ونوادي للترفيه.

أصبح أنجاز معبر حدودي بري بمواصفات عالمية أكثر من ضرورة ملحة باعتباره أصبح تزامنا مع هذه القفزة النوعية لتنقل المسافرين من أولى اهتمامات سكان هذه الولاية الحدودية التي تربطها بالجارة تونس شريط حدودي يمتد على مسافة 300 كلم لان هذا المعبر الحدودي البري من شأنه أن يفتح أفاقا جديدة وواعدة في مجالات التعاون بين البلدين لاسيما في المجالين السياحي والاقتصادي الذي يطوره لا محالة البعد الثقافي والاجتماعي المشترك بين البلدين وهي مجالات التعاون التي تناولتها بنود تفاقيات الشراكة والتعاون بين الوادي (الجزائر) وتوزر (تونس).

وقد دفعت اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي المبرمة بين البلدين (والي ولاية الوادي ووالي ولاية توزر) إلى الإسراع في وتيرة أشغال ورشات الإنجاز لهذا المرفق التنموي الهام لوضعه حيز الخدمة وهي مشاريع الاتفاقيات الذي انطلقت جولاتها منذ سنة 2015 بغية تحديد مجالات التعاون والشراكة بين البلدين التي ارتكزت على أربعة (04) نقاط ذات طابع اقتصادي استثماري (الفلاحة، الصناعة، الثقافة، السياحة والصناعات التقليدية).

*** مؤهل ليكون منصة للتصدير وأكبر قاعدة تجارية بولايات الجنوب**

ويتوفر المركز على مواصفات ومؤهلات تجعل منه زيادة على أنه معبر حدودي بري لتنقل المسافرين معبرا تجاريا بامتياز ليكون منصة لتصدير المنتوجات المحلية لاسيما الزراعية منها ومنتجات الصناعات التحويلية وهو الإجراء الإداري والقرار الذي ينشده عدد من المستثمرين في المجالين الزراعي والصناعي سواء الناشطين في ولاية الوادي أو الولايات المجاورة من الجنوب والهضاب العليا، حسبما أكده جمال شلغوم، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة "سوف".

ويعد قرار تأهيل المعبر الحدودي البري ليصبح معبرا تجاريا ومنطقة تبادل تجاري حر كذلك تكريسا للإستراتيجية المنتهجة في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي اللامركزي بين البلدين

(الجزائر وتونس) ولتجسيد مخرجات توصيات اتفاق الشراكة في مجال الاستيراد والتصدير عن طريق البوابة البرية "الطالب العربي".

ومع تحول ولاية الوادي ذات طابع فلاحي إلى قطب بامتياز في الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل من الخضر والفواكه لاسيما ما يعرف "بالمبكرات" يكون من خلالها المعبر الحدودي منصة وقاعدة للتصدير إلى تونس ومن خلالها باقي الدول، يوضح من جهته، علي حمدة، عضو مجلس إدارة الغرفة الفلاحية بالوادي وصاحب مؤسسة لتوظيب التمور.

وقد ساهم هذا المرفق الحيوي في التكفل بانشغالات المواطنين المسافرين من خلال القضاء على الطوابير الطويلة التي أثرت سلبا على الخدمات المقدمة إلى المواطن مما تسبب في عدد من الحركات الاحتجاجية على الخدمات التي كانت لا ترقى لمستوى تطلعاتهم.

كما من شان المعبر الحدودي الترويج للسياحة بالولاية وولايات الجنوب وباقي ولايات الوطن التي تزخر بمقومات طبيعية تأهلها لتصبح مناطق سياحية بامتياز خصوصا التي يكتسيها عناصر التراث المادي ناهيك عن الصناعات التقليدية.

تعتبر مخطّطات تنمية المناطق الحدودية وتحويلها من بؤر للتهريب والتهديدات الأمنية إلى أرضيات للإقلاع الاقتصادي عبر التصدير والتبادل التجاري من أوليات الدول الكبرى في العالم، لكن هذا ما لم يتجسّد كما هو مأمول في حدودنا الجنوبية الشرقية الجزائرية بالوادي.

استطلعت مجلة «التنمية المحلية» وضعية المنطقة الحدودية الشرقية بالوادي ذات الأهمية الإستراتيجية أمنياً واقتصادياً، ولوحظ من خلالها ضعف البنية التحتية الحقيقية، ما قد يرهن خطط تحويل المعبر المحلي إلى منصّة اقتصادية، وذلك رغم مجهودات السلطات على مدار عقود لإنعاشها بمرافق ومشاريع تنموية.

الزّائر لبلديات دائرة الطالب العربي الثلاث «دوار الماء، بن قشة، الطالب العربي» الواقعة في التماس الحدودي مع دولة تونس الشقيقة، يلاحظ للوهلة الأولى ضعف تشييد البنية

التحتية وانعكاسها السلبي على الواقع الاجتماعي للساكنة وعلى المعبر البري، فلا نقل متكامل ومتوازن، ولا طرق مزدوجة، ولا استثمارات صناعية محلية أو وطنية متواجدة على أراضي تلك المناطق الحدودية.

مشروع تنمية المناطق الحدودية بالوادي وتحويل منفذها البري إلى منصة للتصدير، لطالما كان في طليعة انشغالات المواطنين، ومن شأنه أن يحسّن وضعهم الإجتماعي ويحافظ على استقرارهم، وسيكون له دور إيجابي متعدّد الأوجه على مختلف القطاعات، لكن يبقى تعزيز وتطوير البنية التحتية من الأولويات في المرحلة القادمة.

أنجزت السّلطات منذ سنتين مركزا حدوديا جديدا بالطالب العربي، على بعد 90 كلم شرق مدينة الوادي، مشتمل على كل المرافق والخدمات العصرية، لكن قد يبقى معزولا عن كل المبادرات التجارية والاقتصادية المحتملة، لضعف المشاريع الكبرى على غرار الموانئ الجافة المربوطة بشبكات طرق مزدوجة محورية وسكك حديدية تكون مهيّأة لاحتضان النشاطات والتبادلات، وعاملا لتشجيع مبادرات المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين.

*** تعزيز مقوّمات التّنمية**

برامج تنمية المناطق الحدودية، حسب مواطنين، لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، ولابد أن تنطلق من تجسيد واقعي للمشاريع الأساسية والحياتية في البلديات، والقرى المصنف أغلبها كمناطق ظل، وبدايتها تكون بتشييد طرق مزدوجة وإطلاق مخطط نقل شامل، إذ ليس من المعقول الحديث عن تنمية في المناطق الحدودية وتصدير وتبادل، في حين أن المواطن القاطن فيها لا يزال يجد مشقة في التنقل إلى عاصمة الولاية أو البلديات القريبة، ويلجأ في بعض الأحيان لإستخدام «الكلوندستان» لقضاء حوائجه بسبب ضعف مخططات النقل العمومي والخاص، وعزلة تلك الأماكن وتباعدها عن بعضها.

ضعف مقوّمات التنمية من صحة، تعليم، تشغيل وفلاحة المسجلة في المناطق الحدودية بالوادي، يعتبر أيضا عائقا حقيقيا أمام أيّة خطوات أو برامج قد تُطرح لتطوير المعبر البري اقتصاديا، وجعله منصة للتصدير أو منطقة تبادل حر، ونجاح تجسيد ذلك مرتبط بالأساس بتوفير الحياة الكريمة للمواطن الباحث عن علاج وتعليم لائقين، ونقل منظّم يفك عنه كابوس العزلة والمكابدة اليومية للتنقل إلى أقرب النقاط.

النقائص التنموية في المناطق الحدودية بالولاية، تأتي بالرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات خلال ما مضى من عقود لإنجاز مشاريع في شتى المجالات، لكن في الغالب لم تكن كافية أو لم تجسّد وفق ما خطّط له، كما أن تباعد المسافات بين بلديات وقرى الشريط الحدودي انعكس بالسّلب على واقع التنمية فيه.

من العوامل التي أسهمت في الوضع التنموي الهش لمناطق الحدود في الوادي تأخّر إدراج الجانب التجاري بمعبر الطالب العربي لعقود من الزمن، وإقرار ذلك بداية سنة 2021 ضمن مخططات السلطات العليا للنهوض بالتصدير إلى الخارج، وخلق موارد اقتصادية جديدة للبلاد.

المتعامل الإقتصادي بالولاية سابقا كان من المفترض أن يوجّه منتجاته وسلعه للخارج عبر معبر الطالب العربي، لكن كابد كل تلك السنوات لنقل سلعه ومنتجاته لمئات الكيلومترات نحو موانئ الولايات الساحلية، أو عبر معبر ولاية تبسة البري «بوشبكة»، رغم أنّ البوابة المحلية قريبة منهم، وتسخيرها لذات الغرض كان بالإمكان أن يشجّع نشاطهم التصديري، ويوفّر ظروفا تنموية وتشغيلية أفضل ممّا هي عليه الآن لمواطني الشريط الحدودي الولائي.

ميناء على بعد 250 كلم فقط!

وفق المعطيات الجغرافية يتواجد أقرب ميناء بحري من بوّابة الطالب العربي، في ولاية قابس التونسية على بعد حوالي 250 كلم فقط، لو استغلّ فيما سبق كمنصة لمصدّري ومستوردي

الولاية وباقي ولايات الجنوب الشرقي، لكانت وضعياتهم وأوضاع المناطق الحدودية المحلية أحسن تنمويا، كما سيجنّبهم ذات المقترح بعد فتح الجانب التجاري بالبوابة المحلية، عناء التنقل لمئات الكيلومترات نحو موانئ الولايات الساحلية أو منفذ ولاية تبسة الحدودي.

في الموسم الفلاحي 2020/2019، رصدت «التنمية المحلية» من خلال المعطيات، كيف انعكس تأخّر إدراج الجانب التجاري في بوابة الطالب العربي، سلبا على واقع التنمية في حدود إقليم الوادي، وعلى المصدّرين والفلاحين والمتعاملين الإقتصاديين، وذلك حين لجأوا لتصدير كميات هائلة من فائض محصول البطاطس المحلي إلى دولة ليبيا الشقيقة عبر معبر ولاية تبسة–تونس «بوشبكة»، متكبّدين بذلك مصاريف وتكاليف نقل مضاعفة بسلوك شاحنات الإستيراد بين الجزائر وليبيا آنذاك، معبر بوشبكة مرورا بولايات القصرين وقفصة وقبلي وقابس ثم مدنين أو تطاوين بأقصى الجنوب التونسي، للوصول إلى الجانب الليبي، إذ تتراوح المسافة الزائدة التي كان من الممكن تفاديها بتسخير البوابة المحلية، بين 1000 و1100 كلم ذهابا وإيابا.

المسافات التي قطعتها مركبات الشحن بين الجزائر وليبيا مرورا بتونس في ذلك الحين، وفق التقديرات كانت ستتقلص إلى النصف لو فَتَح معبر الطالب العربي أبوابه أمام المبادرات التجارية الخارجية، وفي نفس الوقت حُرم ساكنة المناطق الحدودية المحلية بتغيير وجهة ذلك النشاط التصديري من فرص التشغيل وإقامة مشاريع استثمارية وتجارية ذات صلة قرب البوابة، كانت طبعا ستكون ذات فائدة متعدّدة الأوجه على كل المواطنين.

تصنيف بعض بلديات وقرى منطقة الشريط الحدودي بالوادي ضمن مناطق الظل في حد ذاته دليل على تراكمات التقصير التنموي المسجل في تلك النواحي المعزولة، لكن الحديث عن النقائص المرصودة لا يعني إنكار مجهودات إعمارها، وتنمية تلك النواحي المتّسمة بتباعد المسافات بين التجمعات السكنية، وهو ما أثّر على واقع التنمية ومحاولات تجسيدها.

ولتحقيق تنمية مستدامة في المناطق الحدودية بالوادي وتنشيط منفذها البري، يجب رسم خطة إستراتيجية جديدة في الأمد القريب لتدارك تراكمات الأخطاء السابقة في مجالات الصحة والتربية والتشغيل والسكن للحفاظ على استقرار السكان في بلدياتهم وقراهم، ثم العمل على ربط البوابة المعنية المتواجدة على مستوى بلدية الطالب العربي بطرق مزدوجة محورية وموانئ جافة، وضرورة بعث مناطق نشاطات صناعية حقيقية مع منح امتيازات خاصة فيها لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وكل ذلك من شأنه أن يحوّلها إلى مناطق استقطاب تنموي واقتصادي وديموغرافي.

*** المعابر الحدودية..اقتصاد قائم بحد ذاته**

أكّد الدكتور نور الدين جوادي، أستاذ كلية الإقتصاد بجامعة الوادي، وباحث منتدب بجامعة نانتشانغ بالصين الشعبية، لمجلة «التنمية المحلية»، بأنّ المعابر الحدودية هي اقتصاد قائم بحد ذاته، وشريان لمشروع التنمية، يجب أن تدرج كأولوية قصوى لبرامج الحكومة، كما أن لتنشيطها أثر عميق في تحسين أوضاع ساكنة الشريط الحدودي بالوادي، أولها فك العزلة على سكانها من حيث البنى التحتية والاتصالات والمواصلات، انتقالاً إلى تثمين مواردها الاقتصادية والبشرية، وخلق حركية تجارية واستثمارية فيها، وكل ذلك وغيره سيغيّر من الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق، والمناطق المجاورة لها، إضافة لذلك فتحها أمام التصدير سوف يوسّع نطاق تلك التأثيرات الإيجابية ويدعم الاقتصاد الوطني.

وأوضح جوادي أنّ رؤية تنمية المناطق الحدودية عموما في الجزائر تتشكل من ثلاثة أضلاع، أولها وأهمها دستور الدولة، خاصة تعديلي 2016 و2020 والذي يَعتبر حق المواطن في التنمية العادلة مبدأ أساسيا أينما وجد، وثانياً، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 الذي صودق عليه عام 2010، وأخيراً برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للحكومة الراهنة، والذي وضع حيز التنفيذ خلال صيف عام 2020. وعليه تقييم رؤية الحكومة لتنمية مناطق الحدود سوف يكون ضمن ذلك المثلث، الذي وبكل

موضوعية يُعتبر إستراتيجية تنموية واعدة من حيث منهجية العمل، الأهداف المسطّرة والآليات المسخّرة، فنَصُّ الدستور صريح فيما تعلق بتوزيع التنمية العادلة على التراب الوطني، وحق الجزائري في حياة كريمة دون أي تمييز، كما أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي صدر في عدد خاص من الجريدة الرسمية في 128 صفحة، يعتبر نموذجا تنمويا رصينا طرحا، منهجا ومعالجة، خاصة وأنه ينطلق من فكرة أن «التوازن الإقليمي أساس للتنمية المستدامة». وأما برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للحكومة الراهنة، فهو خارطة طريق الجزائر الجديدة التي يتمتع فيها الجزائري بحياة كريمة ومستقبل زاهر.

*** تحسين الجانب النّوعي للإنجازات**

يرى الخبير الإقتصادي نور الدين جوادي، بأنّ لكل خطة تنموية بعدين أساسيين، ولكل بعدٍ منها آليات لتنفيذه ومعايير لتقييمه، وخطط تنمية المناطق الحدودية تخضع لهذه القاعدة، فتلك الخطط لها بعدٌ قصير مدى، أو مستعجل بلغة السياسة ومن منظور الاجتماعي، وبعدٌ استراتيجي بعيد المدى.

وحسب المتحدث، واقعياً لا يمكن أن ننكر أن هنالك نقلة نوعية في جودة حياة المواطن في المناطق الحدودية في ولاية الوادي، وبالنظر في العشر سنوات الماضية مثلاً تحسّنت كثيراً مؤشرات الحياة الكريمة في تلك المناطق، البنية التحتية وشبكة الطرق تضاعفت وتحسّنت بشكل ملموس، والتغطية بالكهرباء، الهاتف والانترنت أضحت تقريباً شاملة. أيضا الرعاية الصحية، السكن، التربية والتعليم شهدت إنجازات كبيرة، والاستثمارات والمشاريع الإنتاجية توسّعت بشكل ضخم.

ولكن في تصوّر الدكتور جوادي، الحكومة اليوم مطالبة بتوجيه جهودها نحو تحسين الجانب النوعي لتلك الانجازات، لمنحها استدامة وعمقاً في التأثير على حياة المواطن وتنمية الوطن، وهذا هو البعد الاستراتيجي بعيد المدى لخطة التنمية.

*** تشخيص حقيقي للواقع**

يعتقد الدكتور نور الدين جوادي، بأنّ الإستراتيجية الوطنية التي سبق وأن أشار إليها كافية لإحداث ثورة تنموية في مناطقنا الحدودية، خاصة منها ما تضمّنها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للحكومة الراهنة، كما يرى تعزيز فعالية تلك الاستراتيجية مرهون بأربع نقاط، أولها رد الاعتبار للكفاءات العلمية والمهنية، وإشراكها بشكل أعمق في عملية صناعة القرار التنموي وتنفيذه وتسيير مرافقه، وثانياً تحسين منظومة الإحصاء الوطنية والمحلية، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة، شاملة وشفّافة للتمكن من التشخيص الحقيقي للواقع المعاش، واستشراف متطلبات المراحل القادمة من حيث نقاط القوة، مكامن الضعف والفرص المتاحة والتحديات الموجودة، كما يجب دعم كل ذلك بتعميم الرقمنة في كل مجالات الحياة، ورفع مستويات نظام الرقابة والمحاسبة لأعلى الدرجات.

في وجهة نظر الخبير الإقتصادي، يعد ملف المناطق الحرة الحدودية معقّدا نوعاً ما في ظل الوضع الراهن للاقتصاد الوطني، فالانتشار الواسع والعميق للسوق الموازية في كل القطاعات تقريباً يعرقل مسارات إطلاق تلك المناطق، ويضعف فعاليتها. كما أنّ إشكالية سوق الصرف للعملة الأجنبية يزيد من الطين بلة، إضافة إلى أن المنظومة المالية والبنكية في وضعها الحالي لا تشجع ذلك، وغيرها من الملفات التي تحتاج الكثير لمعالجتها.

وأضاف جوادي بأنّ الدراسات والمسوحات الميدانية تؤكّد أن تحسين اللوجستية التجارية مثل خدمات الجمارك، وتسوية مشكلة البنى التحتية المتردية هو أكثر فاعلية بأربع مرات من تخفيض الرسوم الجمركية من أجل تشجيع التجارة في المناطق الحدودية وغيرها. وبرغم ذلك، ومع وجود نية حقيقية للحكومة اليوم لمعالجة هذا الملف، استبشر محدثنا خيراً على المديين القريب والمتوسط.

وبخصوص تعزيز مناعة ذلك الشريط الشاسع، حسب الخبير الإقتصادي، يبدأ ذلك بتجسيد حقيقي لإستراتيجية التنمية التي سبق وأن أشار إليها، مع اعتماد النقاط الأربع المتمثلة في إشراك الكفاءات، الرقمنة، الإحصائيات الدقيقة، والرقابة الصارمة، خاصة وأن القناعة راسخة اليوم أنه لا يمكن الكلام عن تنمية اقتصادية واجتماعية دون استقرار سياسي واستتباب أمني، والمناطق الحدودية متغير مهم في ذلك الاستقرار الأمني والسياسي للوطن، وتنميتها لا مناص منه.

يعتبر الإعلامي المتخصّص في الشؤون المغاربية، عمارة بن عبد الله، مسألة تنمية وتطوير المناطق الحدودية أمرا جد حسّاس وحيوي للأمن الوطني، والإقليمي لمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، نظرا لتشعّب جيوب التهديدات والمخاطر كالإرهاب ومشاكل الهجرة غير القانونية، المخدرات، وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة، إضافة لفشل بعض السياسات والاستراتيجيات التقليدية في تحقيق تطلعات الشعوب في مجال التنمية.

وأكّد بن عبد الله في تصريح ل «التنمية المحلية»، بأن مشروع التنمية الوطنية الشاملة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وأمنيا، مرهون كليا بمدى تقدم تطوير «مناطق الظل» كمسمى جديد، وتثمين المناطق الحدودية بصفة أشمل، حيث أظهرت كل التجارب نجاعة تلك الطرق والتدابير المتبعة في معالجة التهديدات الأمنية لحدود دول المغرب العربي، وفق تبني حلول أو مخارج تنموية متكاملة، تكون هادفة لحماية جبهات الحدود إقليميا، والعمل على ضبط المشكلات المستعصية المرتبطة بها.

وحسب المتحدث، للتنمية الشّاملة دور إستراتيجي في الحد من التهديدات الأمنية، وأيضا دعم الجهود المشتركة بين الدول من أجل زيادة التحكم، السيطرة، الجاهزية، والقدرة على معالجة شتى القضايا المتعلقة بالأمن والتنمية في المناطق الحدودية.

من خلال تجاربه وملاحظاته كصحفي واكب المسارات التنموية، وانشغالات الساكنة في المناطق الحدودية بالوادي، قال عمارة بأنه سجّل بعض النقائص واقتراحات لها، من شأنها الحفاظ على استقرار السّاكنة في تلك الربوع، على غرار تعزيز ودعم الفلاحة بمنطقتي الشارع والشكشاك ببلدية بن قشة، ومعالجة مختلف قضايا الفلاحين خاصة المسالك والكهرباء الفلاحيين، وبعض الترتيبات الإدارية كونها بلدية حدودية رائدة فلاحيا، وتبعد عن مقر الولاية حوالي 150 كلم.

ويضاف إلى ذلك تعزيز مشاريع التربية والسكن والصحة والشباب والرياضة والنقل، والدفع بآليات دعم الشباب والأسر المنتجة من خلال أجهزة الدعم المختلفة، مع ضرورة تثمين منتجات المنطقة ومرافقة المربّين والموّالين النشطين في بلديات الشريط الحدودي الثلاثة، وكلها مشاريع ذات أولوية قصوى للحفاظ على استقرار السكان في مناطقهم، ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن البنية التحتية والتحوّل التنموي المنشود لمواكبة خطط تحويل المنافذ البرية إلى مراكز اقتصادية، حسب المتحدث.

كما تعتبر المنطقة الحدودية الشرقية لولاية الوادي مع الجارة تونس الشقيقة، وفق بن عبد الله، ذات أبعاد اجتماعية عميقة بين مواطني البلدين، وذلك راجع للبعد التاريخي وجملة العلاقات الروحية الدينية أو ما يعرف بالسياحة الروحية، وعلاوة على جمال الطبيعة الصحراوية وكثبانها الذهبية، يوجد ببلديات الطالب العربي وبن قشة ودوار الماء عدد من مقامات ومزارات الأولياء الصالحين محل زيارات محلية وخارجية، أسهمت في إقامة عادات وتقاليد سنوية، إضافة إلى مهرجانات النجع والشعر الشعبي والتراث الصحراوي المشتركة إحياءً للموروث اللامادي بالمنطقة، وكلها قيم إيجابية تضاف إلى جملة الروابط التي تجمع شعوب المنطقة المغاربية، وهي بحاجة إلى تثمين ضمن مساعي تنشيط المناطق الحدودية.

المبحث الثالث : استطلاع الرأي العام للنقائص والحلول

في خرجة ميدانية لاستطلاع الرأي العام حول التنمية في منطقة الطالب العربي تم رصد الآراء في ما بخص شتى المشاكل والنقائص المتعلقة بتنمية هذه المنطقة ونذكر منها :

بعض المشاريع المنجزة و في ايطار الانجاز بالمنطقة :

– اقتناء شاحنة شافطة لفائدة قرية الدويلات بلدية بن قشة بما أن القرية لا تحوز على شبكة تطهير القرية تتوفر مسبقا على (الكهرباء والماء الشروب والمدارس ...)

– توجيه مشروعين لإعادة الاعتبار لقاعة العلاج بمنطقة الشكشاك بلدية بن قشة وتجهيزها

– مشروع إنجاز مسالك فلاحية بمنطقة الشكشاك على مسافة 15 كلم

– توجيه مشروع لإعادة الاعتبار لقاعة العلاج بقرية السباييس بلدية الطالب العربي ومشروع لإنجاز قسم دراسي بذات القرية

– توجيه برنامج لإنجاز قسم دراسي بمدرسة حي لفايز بالطالب العربي ومشروع لإنجاز قسم دراسي بمدرسة حي 300 بالطالب العربي

– مشروع لإنجاز وتجهيز مسبح جواري بقرية الغنامي

– برنامج لتجديد الإنارة العمومية بقرية أميه الشيخ بلدية دوار الماء وبرنامج لإعادة الإعتبار لقاعة العلاج بها

– برنامج لاقتناء تجهيزات الطاقة الشمسية لحي محمد الصديق بن يحي بدوار الماء .

فيما يخص الخدمة العمومية فهي مقبولة على العموم في نظر المواطن المحلي ،أداء المسؤولين المحليين على العموم هو كذلك يرقى إلى درجة مقبول ،فيما عادا المجلس الشعبي لبلدية دوار الماء الذي يجابه العديد من الإنتقادات خصوصا في الأوساط

الشبانية بسبب عدم فاعليته في ملف تشغيل الشباب البلدية بالشركات المتخصصة في التنقيب عن البترول بإقليم البلدية ،هذه الإنتقادات توجه كذلك الى السيد رئيس الدائرة مطالبين إياه بالمزيد من النجاعة في معالجة ملف تشغيل الشباب .

بالنسبة لقطاع التشغيل بالدائرة وفي ظل نقص الميكانيزمات التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة بإقليم دائرة الطالب العربي ،يلجأ العديد من الأشخاص إلى تهريب الوقود بواسطة سياراتهم المزودة بخزانات ذات سعة معتبرة لهاته المواد،عبر المعبر الحدودي بالطالب العربي هذا النشاط الذي يدر أرباح معتبرة لهؤلاء خصوصا في ظل غلاء مادتي البنزين والمازوت في دولة تونس ،هذا النشاط الذي أصبح في ظل تناميه يشكل من آن إلى أخر عدة مشاكل خصوصا على مستوى محطة البنزين الوحيدة المتواجدة بالطالب العربي وكذا بسبب المنافسة بينهم وبين نظرائهم من التونسيين الذين يقومون من جهتهم بتعبئة الوقود من الطالب العربي لبيعه بتونس ،فيما يبقى نشاط حثيث نوعا ما ببلدية دوار الماء وخصوصا بالمنطقة الجنوبية منها (منطقة بئر الذر ...منطقة بئر الركايز وبالقرب من المثلث الحدودي ليبيا –تونس –الجزائر) إذ تعرف هذه المنطقة تهريب السيارات رباعية الدفع وغيرها .

في مجال التربوي يطالب أولياء التلاميذ وأساتذة متوسطة بلدية دوار الماء ،بضرورة العمل على إنطلاق في مشروع إنجاز إكمالية جديدة تمكن من تقليل الضغط على الإكمالية الوحيدة بإقليم البلدية التي أصبحت تعاني من إكتضاض الأقسام الدراسية ،كما أنه من بين المشاكل التي تسبب تذمر أولياء التلاميذ ولجوئهم للاحتجاج مشكل نقص التأطير التربوي على مستوى المؤسسات التربوية بدائرة الطالب العربي مع كل دخول مدرسي ،هذا النقص الذي يتم تداركه باللجوء الى الأساتذة المستخلفين ،غير أن هذا الإجراء لا يتم اللجوء إليه في الوقت المناسب .

مشكل النقل المدرسي يعتبر هو كذلك من المشاكل التي يتخبط فيها القطاع في المنطقة ،إذ يرى العديد من الأولياء التلاميذ الذين يستعملون حافلات النقل المدرسي ،أن المشكل لا يتمثل في نقص عدد هذه الحافلات وإنما يتمثل في عدم تأدية سائقي هذه الحافلات التابعين لبلدية الطالب العربي مهامهم على اكمل وجه وتقصير في تأدية واجبهم.

يطالب سكان قرية الدويلات بلدية بن قشة ،بضرورة إنجاز مشروع لتطهير الصحي بالقرية وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق الحضرية بالدائرة التي تعاني من نفس المشكل على غرار العديد من أحيا ء بلدية الطالب العربي ودوار الماء وغيرها ،كما يطالب فلاحي المحيطات المنتشرة في إقليم الدائرة الذين لم يستفيدوا من الكهرباء الريفية بضرورة ربط مستثمراتهم الفلاحية بالطاقة الكهربائية ،إذ أنهم يعانون بسبب انعدام هذه المادة الحيوية التي تمكنهم من استعمال المضخات الكهربائية لسقي مستثمراتهم .

من جهة أخرى يبقى النزاع على الأراضي في المناطق الحدودية بين ولايتي خنشلة والوادي على الخصوص سمة هذه المنطقة ،إذ يدعي العديد من المنحدرين من بلدية بابار ولاية خنشلة أحقيتهم في إستغلال مناطق من هذه الجهة الحدودية (منطقة السميح –منطقة الشكشاك) في حين يرى العديد من سكان بلدية بن قشة دائرة الطالب العربي ولاية الوادي أن لهم الأحقية في استغلالها دون غيرهم ،إذ يعتبرون هذه الأراضي أراضي عرش يعتبرونها أيضا تابعة لتراب بلدية بن قشة وليست تابعة لتراب بلدية بابار ولاية خنشلة .

مربي المواشي والإبل يطالبون من جهتهم الحفاظ على المناطق الرعوية من القلع العشوائي للنباتات الصحراوية ومن ضمنها الحلفاء وكذا من إنشاء محيطات فلاحية جديدة في المناطق الرعوية ،معللين ذلك بأنهم ليسوا ضد الفلاحة وإنما هم ضد الإستلاء على أراضي شاسعة باسم الاستثمار والاستصلاح الفلاحي وفي الأخير ليس هناك أي استصلاح وإنما

هيا مجرد تقليص لأراضي الرعوية لا غير (على حد تعبيرهم)،مناشدين السلطات المحلية بضرورة توفير الأعلاف المدعمة في ظل غلاء أسعار الأعلاف في الآونة الأخيرة إذ يصل سعر 100كلغ من النخالة أحيانا إلى 2800دج.

في مجال الصحي يطالب سكان دوار الماء بإلحاح بضرورة فتح دار للولادة بالعيادة الطبية بدوار الماء ،إذ يضطرون الى نقل الحوامل إلى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالطالب العربي على مسافة 46كلم وأحيا يضطرون الى نقلهم إلى مدينة الوادي في حالة الولادة المتعسرة ،كما يطالبون بتوفير طبيبة مختصة في طب النساء

كما يعاني سكان المنطقة بسبب انعدام الأطباء الأخصائيين ،إذ يضطر السكان إلى توجه لعاصمة الولاية على الخصوص لإجراء فحوصاتهم ،كما يعانون من نقص الصيدليات إذ تتوفر بلدية الطالب العربي على صيدلية واحدة

لما سبق نرى انه ومن بين المقترحات التي تساهم في حل مشاكل مواطنين هذه المنطقة ضرورة تدعيم الدائرة بوكالة تشغيل الأمر الذي يمكن أن يكون أحد الميكانيزمات الفاعلة في عملية التشغيل بالمنطقة التي تتوفر على بعض الشركات العاملة في مجال تنقيب عن البترول بإقليم بلدية دوار الماء ناهيك أنه مطلب شريحة واسعة من سكان الدائرة ،كما نقترح تدعيم المنطقة بفرع لشركة سونلغاز يكون باستطاعته التدخل لحل مشكل الإنقطاعات في التيار الكهربائي ،إذ أن المنطقة تعاني في حالة حدوث إنقطاعات للتيار هذه الإنقطاعات التي قد تصل أحيانابمنطقة دوار الماء الى 12ساعة ،كون فرع الشركة سونلغاز الذي تتبع له كامل دائرة طالب العربي يقع بحاسي خليفة .

كما نقترح استحداث فرع الضمان الإجتماعي بالدائرة ،بما أن المواطن المحلي يعاني بسبب بعد مقر الضمان الإجتماعي ببلدية الدبيلة ،كما نقترح تسريع الإجراءات الخاصة بإستحداث المحيطات الفلاحية بإقليم الدائرة التي من شأنها امتصاص البطالة .

تدعيم شبكة الإتصالات خاصة بالمناطق التي لا تتوفر على تغطية للهاتف النقال للمتعاملين الوطنيين (موبيليس –جيزي –اوريدو)كمنطقة الشارع بلدية بن قشة على سبيل المثال إذ يضطر العديد من الفلاحين هناك لاستعمال شرائح هاتف نقال تونسية .

رصد مشاريع لإيصال الكهرباء للأحياء التي لا تتوفر فيها هذه المادة الحيوية كحي القرية الفلاحية 2 الكائن بالجهة الشمالية لمدينة الطالب العربي على الطريق الحدودي الرابط بين بلديتي الطالب العربي وبن قشة ،حي 80 سكن وحي 90 سكن الكائنين بالجهة الشمالية الغربية للمدينة ،وكذا بعض الأحياء بلدية دوار الماء ،إذ أقدم سكان هذه الأحياء بتزويد مساكنهم بالكهرباء من الأحياء القريبة وذلك عن طريق مد كوابل ناقلة للتيار على مسافات متفاوتة ولا تتوفر على شروط السلامة اللازمة مما يشكل خطر على المارة وخصوصا منهم الأطفال .

الخاتمة

إن تنمية المناطق الحدودية تعد أولوية استراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة ، بوجود ادارة قوية للنهوض بالبنى التحتية والهياكل القاعدية والتنمية البشرية والاقتصادية لهذه المناطق، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم وبالنظر الى الرهانات الجيوستراتيجية التي تشكلها لاسيما في ما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف جهات الوطن، وكذا دعم الانفتاح والتعاون مع دول الجوار وترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود.

وبالتنسيق مع مختلف البرامج القطاعية ذات الصلة، في ايطار مقاربة مدمجة لتنمية المناطق الحدودية ، وهذا مع جاهزية كل القطاعات الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لدعم مختلف المشاريع لاسيما التي تخلق ديناميكية اقتصادية وهذا من أجل تنمية المنطقة الحدودية وأعطينا مثال منطقة طالب العربي التي كانت هدف دراستنا من خلال ما تعرضت له من تطورات مست جميع القطاعات حيث لاحظنا تغيرات كبيرة في العديد من الميادين التي ساعدت على بناء قاعدة لابأس بها لمفهوم التنمية بالمناطق الحدودية .

حيث أن هذه البرامج والمشاريع ساعدت على توطيد العلاقات الجزائرية التونسية أمنيا واقتصاديا وثقافيا ، للعلم أن هناك برنامج مكثف خاص بهته المنطقة سيعزز البنية الاستثمارية أيضا و جعل المنطقة قبلة للاستثمار الشامل و ربط معاني الأخوة والتآزر بين الشعبين.

الملخص

التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه ، حيث أدت التحولات الإقليمية الجديدة التي سادت المناطق الحدودية ، حيث أن تنمية المناطق الحدودية تعد أولوية استراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة ، بوجود ادارة قوية للنهوض بالبنى التحتية والهياكل القاعدية والتنمية البشرية والاقتصادية لهذه المناطق.

Résumés

Le développement fait partie des sujets importants qui ont retenu l'attention des chercheurs dans les domaines politique, économique, social et environnemental, puisque ce concept est apparu après la Seconde Guerre mondiale, surtout après l'émergence des nouveaux États indépendants. les Nations Unies ont été considérées comme un droit et un impératif pour les États au même titre que d'autres droits, de sorte qu'elles sont devenues une exigence fondamentale qui vise à ce que tous les pays y parviennent, comme les nouvelles transformations régionales qui ont prévalu dans les zones frontalières, comme le développement des zones frontalières est une priorité stratégique qui retient l'attention des plus hautes autorités du pays, avec une administration forte pour faire progresser les infrastructures, les structures de base et le développement humain et économique de ces zones.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 – باللغة العربية :

– تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية مستقبلنا ، الأمم المتحدة نيويورك ، 1987 .

– مصطفى كمال ، تاثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170 .اكتوبر 2007.

– خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007

– المنظمة العربية للتنمية الادارية ، دور الشراكة ببين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ، 2011.

– يحي سعيدي ، صورية شني ، نظرية التنمية المستدامة ، مقالة عدد 03 ، 04 ، أكتوبر 2005 ، جامعة المسيلة.

– عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها ، دار الصقا ، عمان ، 2010

– مراد ناصر ،التنمية المستدامة وتحدياتها فالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010.

– معلوف لويس، **المنجد**، منشورات ذو القربى، ط 37، مطبعة الغدير، إيران، .1423

- النزاوي، طاهر احمد، **ترتيب القاموس المحيط**،، ط1، ج 1، دار الفكر، عمان، 1959
- محمد بن أبي بكر عبد القادر، **مختار الصحاح**، ط1، ج 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955 م.

- الأنصاري، زكريا بن محمد، **الحدود الأنيقة و التعاريف الدقيقة**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411 هـ

- صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1995م
- حافظ غانم، **الوجيز في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م

- عبدالكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مكتبة الثقافة والنشر، الأردن، 1997م.
- سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، ط1، ج 1، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة، 1989م.

- سلطان، حامد، **القانون الدولي العام وقت السلم**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م.
- توفيق، محمد، **"مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية"**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 111، السنة 1993.

- عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977م.
- محمد فتاح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1962.

- شارل روسو، **القانون الدولي العام**، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الله سعد، المطابع الاهلية، بيروت،1983.

- جابر إبراهيم الراوي، **الحدود الدولية ومشكلة الجدود العراقية الايرانية**، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975.

- سلطان حامد، **القانون الدولي العام**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.

- العطية عصام، **القانون الدولي العام**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992م

- النجار مصطفى عبد القادر، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي**، مطبعة جامعة البصرة، 1975م.

- وزارة الخارجية العراقية، **حقيقة الكويت**، ج 1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961.

- صلاح العقاد، **"استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي"**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة الحادية عشر، العدد 43 تموز 1985م.

- البشير، الشافعي محمد، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971م.

- العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1994م.

- سرحان **عبد العزيز محمد، تسوية المنازعات الدولية وإرساء مبادئ القانون الدولي مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط**، ط 2، دار النهضة للطبع، لبنان، 1986م.

- غانم محمد حافظ، **مبادئ القانون الدولي العام**، ط3، مطبعة النهضة القاهرة، 1963.

- مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، **الابعاد التخطيطية للتنمية السياحية**، مجلة عالم البناء، ع 30، مصر، 1983م.
- احمد منير سليمان، **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1882م.

2 - باللغة الفرنسية :

-Cakwurah , A,O., The settlement of Boundaries . Disputes in international law , Manchester Univ. pcese, 1967,

-Ahmed Abu Alwafa "Arbitration and adjudication of International Land Boundary Disputis"Vol.42,1986.

3 - المواقع الالكترونية :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8

شكر و التقدير

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية..... 4

المبحث الأول : تعريف التنمية..... 6

المبحث الثاني: خصائص التنمية..... 10

المبحث الثالث: نظريات التنمية 11

المبحث الرابع : أهداف التنمية..... 15

المبحث الخامس: مبادئ التنمية المستدامة 17

المبحث السادس: أبعاد التنمية:..... 20

خلاصة الفصل..... 22

الفصل الثاني: ماهية تنمية المناطق الحدودية 23

المبحث الأول: مفهوم تنمية المناطق الحدودية: 25

المطلب الأول: ماهية الحدود الدولية 25

المطلب الثاني: تصنيف الحدود الدولية ومعايير تخطيطها:..... 28

المبحث الثاني: المنازعات الحدودية وطرق تسويتها 33

المطلب الأول: المنازعات الحدودية..... 33

المطلب الثاني: طرق تسوية المنازعات الحدودية 36

المبحث ثالث: مشاريع التنمية والتطوير 40

المطلب الأول : التعريف بمشاريع التنمية والتطوير: 40

المطلب الثاني: أهداف عمليات التنمية والتطوير 41

المطلب الثالث: منهجية عملية التطوير..... 44

خلاصة الفصل..... 49

الفصل الثالث : استراتيجيات التنمية في ولاية الوادي منطقة طالب العربي 50

المبحث الأول : لمحة عن ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي..... 51

المطلب الأول : ولاية الوادي: 51

المطلب الثاني : منطقة الطالب العربي: 51

المبحث الثاني : أهم المشاريع التنموية بمنطقة طالب العربي..... 52

المطلب الأول : المركز الحدودي البري 52

المبحث الثالث : استطلاع الرأي العام للنقائص والحلول..... 63

الخاتمة :..... 68

قائمة المصادر والمراجع..... 70

الفهرس 78

فهرس الاشكال

شكل(1): تصنيف الحدود الدولية 29

شكل (2): أنواع الحدود الطبيعية..... 30

شكل (3): أنواع الحدود الاصطناعية..... 30

شكل(4): أسباب المنازعات الحدودية..... 33

شكل(5): الاسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي 34

شكل (6): طرق تسوية المنازعات الحدودية..... 37

شكل (7): يوضح الوسائل السياسية والدبلوماسية..... 38

شكل (8): منهجية عملية التطوير 43

شكل (9):مستويات التنمية والتطوير 44

شكل (10):أهداف تنمية وتطوير الحدود 48